

منظمات المجتمع المدني بين الإطار المفاهيمي والتحديات البنيوية:

قراءة تحليلية لدورها في دعم التحول الديمقراطي في مصر بعد عام ٢٠١١

ورود هادي احمد

أ.م. نواف عبد القادر جواد

جامعه تكريت/كلية العلوم السياسية القسم/النظم السياسية

Civil Society Organizations Between the Conceptual Framework and Structural

Challenges: An Analytical Reading of Their Role in Supporting Democratic Transition in Egypt after 2011

المخلص:

يتناول هذا البحث الإطار المفاهيمي لمنظمات المجتمع المدني، مستعرضاً نشأة المفهوم وتطوره وأبرز المصطلحات المتصلة به عبر السياقين الفكري الغربي والعربي، قبل الانتقال إلى تحليل تطبيقي لواقع منظمات المجتمع المدني المصري في مرحلة ما بعد عام ٢٠١١. ويسعى البحث إلى الكشف عن الإشكاليات البنيوية الداخلية التي حالت دون تحول الحضور الميداني المتنامي لهذه المنظمات إلى أثر تراكمي فاعل في ترسيخ مسار التحول الديمقراطي، وفي مقدمتها أزمة التمويل وتبعاتها الخارجية، والاستقطاب الأيديولوجي، وغياب الممارسات الديمقراطية الداخلية. واستناداً إلى المنهج الوصفي التحليلي، يخلص البحث إلى صياغة تصور استشرافي لمستقبل العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني ضمن ثلاثة سيناريوهات محتملة، هي سيناريو الاستيعاب والدمج التام، وسيناريو الانفتاح المشروط والمحسوب، وسيناريو المواجهة والجمود الهيكلي، كما يقترح جملة من الآليات والمتطلبات العملية القابلة للتنفيذ على مستوى إصلاح البيئة التشريعية للدولة والإصلاح الذاتي للمنظمات ذاتها. الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني - التحول الديمقراطي - منظمات المجتمع المدني المصري - أزمة التمويل - السيناريوهات المستقبلية.

Abstract:

This paper examines the conceptual foundations of civil society organizations, tracing the emergence and evolution of the concept and its associated terminology across both Western and Arab intellectual contexts, before turning to an applied analysis of the condition of Egyptian civil society organizations in the period following 2011. The study seeks to uncover the internal structural problems that have prevented the growing field presence of these organizations from translating into a cumulative impact capable of consolidating the democratic transition, foremost among them the funding crisis and its external dependencies, ideological polarization, and the absence of internal democratic practice. Employing a descriptive-analytical approach, the paper concludes by outlining a forward-looking vision of the future relationship between the state and civil society organizations within three possible scenarios: co-optation and complete stagnation, conditional and calculated openness, and confrontation coupled with structural rigidity, and proposes a set of practical mechanisms and requirements spanning legislative reform at the state level and self-reform within the organizations themselves. key words: Civil Society; Democratic Transition; Egyptian Civil Society Organizations; External Funding; Future Scenarios.

المقدمة

تمثل إشكالية العلاقة بين الدولة ومجتمعها المدني واحدة من أبرز القضايا الحاضرة في حقل علم السياسة المقارن المعاصر، بوصفها مقياساً تحليلياً لمدى نضج الأنظمة السياسية وقدرتها على المضي قدماً نحو المسار الديمقراطي أو الابتعاد عنه. وتبرز الحالة المصرية نموذجاً جلياً

لهذا التأرجح، إذ شهد موقع المجتمع المدني داخل النسق السياسي المصري تحولاً لافتاً بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، قبل أن تتراجع تدريجياً في ظل تصاعد النزعة الأمنية والتقييد التشريعي.

أولاً/ أهمية البحث: تتبع أهمية الدراسة من الموضوع الذي تتناوله، إذ يمكن بيان أهمية الدراسة من جانبين هما:

١- الأهمية العلمية والنظرية: تستمد الدراسة قيمتها النظرية من مقاربتها لإشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني كإحدى القواعد الأساسية في علم السياسة المقارن ونظريات التحول الديمقراطي. وهي توظف أطراً مفاهيمية متعددة لفهم هذه الأدوار، مما يسهم في إثراء الأدبيات العربية التي تبحث في مفارقة اتساع النشاط المدني الكمي في البيئات الاستبدادية أو شبه الاستبدادية مقابل محدودية أثره التراكمي في إحداث تحول ديمقراطي حقيقي.

٢- الأهمية العلمية والتطبيقية: تتجلى الأهمية التطبيقية في ارتباط الموضوع بواقع حي وممارسات فعلية مستمرة، إذ تقدم تحليلاً ميدانياً لأداء منظمات المجتمع المدني المصري. كما تكتسب هذه الأهمية أبعاداً استشرافية من خلال طرح سيناريوهات مستقبلية وصياغة متطلبات عملية قابلة للتطبيق لتكون مرجعاً مفيداً لصانعي القرار والباحثين والعاملين في القطاع الأهلي والحقوق.

ثانياً/ إشكالية البحث: تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة فهم وتفسير الفجوة القائمة بين اتساع الحضور الوظيفي لمنظمات المجتمع المدني المصري وضعف أثرها التراكمي في دعم التحول الديمقراطي. وي طرح هذا التناقض تساؤلاً مركزياً مفاده: ما الأسباب البنيوية والهيكلية التي حالت دون تحول النشاط الميداني لمنظمات المجتمع المدني المصري إلى قوة فاعلة للتحول الديمقراطي؟ ويتفرع عن هذا التساؤل المركزي الأسئلة الفرعية الآتية:

- ١- ما المقصود بمنظمات المجتمع المدني ودعمها للتحولات الديمقراطية في مصر بعد عام ٢٠١١؟
- ٢- ما الأسباب البنيوية والهيكلية التي حالت دون تحول النشاط الميداني لمنظمات المجتمع المدني المصري إلى قوة فاعلة للتحول الديمقراطي؟
- ٣- ما السيناريوهات المستقبلية والآليات الكفيلة بتنفيذ هذا الدور؟

ثالثاً/ أهداف البحث: يهدف البحث بصورة رئيسية إلى تحليل دور منظمات المجتمع المدني المصري في دعم التحول الديمقراطي وتفسير محدودية أثرها التراكمي واستشراف آفاقها المستقبلية، ويتفرع عن ذلك الأهداف الآتية:

- ١- تأصيل الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم المجتمع المدني عبر استعراض نشأته الفكرية والمقاربات المفسرة له.
- ٢- الكشف عن التحديات البنيوية والهيكلية المفسرة لتعثر دور منظمات المجتمع المدني المصري، سواء المرتبطة بالآزمات الداخلية أو بالمقاربة السياسية والأمنية للدولة.
- ٣- استشراف السيناريوهات المستقبلية المحتملة للعلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني في مصر.
- ٤- صياغة متطلبات وآليات عملية لتفعيل الدور الديمقراطي لمنظمات المجتمع المدني على مستوى بيئة الدولة والمنظمات ذاتها.

رابعاً/ فرضية البحث:

الفرضية الشرطية: كلما اتسع هامش الاستقلالية المالية والإدارية الممنوحة لمنظمات المجتمع المدني المصري، ازدادت قدرتها على أداء دورها الرقابي والحقوقى بفاعلية أكبر لدعم مسار التحول الديمقراطي.

الفرضية المسببة: تُعزى محدودية الأثر التراكمي للمنظمات في دعم التحول الديمقراطي إلى تضافر عاملين رئيسيين هما: (١) أزمتان بنيوية داخلية كالتمويل والاستقطاب الأيديولوجي، (٢) مقارنة سياسية وأمنية مقيدة من جانب الدولة.

الفرضية المثبتة: توجد علاقة طردية دالة إحصائياً وموضوعياً بين استقرار الإطار التشريعي للجمعيات الأهلية وبين فاعلية الدور الديمقراطي لمنظمات المجتمع المدني، فتصاعد القيود التشريعية والأمنية يفضي إلى تراجع هذا الدور، بينما يؤدي أي انفتاح تشريعي نسبي إلى تحسن مقابل في الفاعلية.

خامساً/ مناهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الرئيس لوصف وتحليل واقع منظمات المجتمع المدني المصري وأدوارها الميدانية وتحدياتها البنيوية والهيكلية استناداً إلى الأدبيات والتقارير المتخصصة، إلى جانب المنهج التاريخي لتتبع نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره الفكري، ومنهج دراسة الحالة باتخاذ الحالة المصرية نموذجاً تطبيقياً، والمنهج الاستشرافي (المستقبلي) لتحديد السيناريوهات المحتملة لمستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في مصر.

سادساً/ هيكلية البحث:

ينقسم البحث، إلى جانب المقدمة والخاتمة، إلى مبحثين: يخصص المبحث الأول لتأصيل الإطار المفاهيمي لمنظمات المجتمع المدني نشأة ومصطلحاً، فيما يتناول المبحث الثاني التحديات البنوية والهيكلية المفسرة لتعثر دور منظمات المجتمع المدني المصري، واستشراف سيناريوهات العلاقة المستقبلية وآليات تفعيل الأداء الديمقراطي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لمنظمات المجتمع المدني

المطلب الأول: التعريف بالمجتمع المدني والمصطلحات المتصلة به

يعود نشوء المجتمع المدني إلى مراحل تاريخية متعددة، إذ ظهرت جذوره في العصور الوسطى مع تشكيل الجمعيات التعاونية والنقابات المهنية، وتطورت في عصر النهضة الأوروبية مع بروز الجمعيات الخيرية والمبادرات المجتمعية المستقلة عن الدولة. ويشير تعريف المجتمع المدني إلى مجموعة المؤسسات والمنظمات والجمعيات الأهلية غير الحكومية التي تنشأ بمبادرة من الأفراد، والتي تعمل على تعزيز المشاركة المجتمعية، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

الفرع الأول: نشأة المجتمع المدني

نشأ المجتمع المدني الحديث مع عصر النهضة كاستجابة لتفكك الإقطاع وظهور الفردية، إذ نمت مؤسسات مستقلة عن الدولة لتمثيل المصالح الخاصة، متخذة شكلاً أقوى مع التحولات في القرنين ١٧ و ١٨، ارتباطاً وثيقاً بتطور الدولة الوطنية ونضال الشعوب، ورغم أن المجتمع المدني يعزز الدولة في الأنظمة الديمقراطية، فإن تطوره التاريخي ارتبط دائماً بتحديد علاقة متوازنة بين السلطة والمواطنين، مما يضعه في تحدٍ دائم مع الدولة للحد من سيطرتها المطلقة، خاصة عبر المطالبة بالحريات والمشاركة وتبدأ المرحلة الأولى من العصر الحديث مع عصر الأنوار الذي مهد للثورات البورجوازية، في مقدمتها الثورة الفرنسية للنهوض ضد الأوضاع التي كانت سائدة آنذاك. ومن مظاهرها وجود نظام قديم يقوم على التراتبية الاجتماعية، يميز بين الملاك والتابعين، يتبعه تصور إيديولوجي يربط بين السلطة والقدسية، سواء كانت مرجعيتها دينية أو سياسية، وقد عمل على صياغة هذا التصور رجال الكنيسة وفقهاء القانون المقدس، أو نظرية الحق الإلهي للملوك. استناد البنية المجتمعية إلى قسمة ثلاثية "أولئك الذين يتعبدون، أولئك الذين يحاربون، وأولئك الذين يشتغلون من أجل إطعام الآخرين" - رجال الدين - النبلاء - الطبقة الكادحة من العامة. تصدع ذات البنيان في القرن السابع عشر، لم يعد معه لطبقة النبلاء سوى دور هامشي، انعكاساً لتطور الفكر الاقتصادي الأوربي الذي كان آنذاك قائماً على التجارة، المرتكزة على الإمتلاك والتنقل الحر، فكان التاجر يجد نفسه ممثلاً، فاعلاً وسيداً. تراكم المصالح والمكاسب ساهم في نمو طبقة جديدة (البورجوازية)، سعت إلى نشر ما تؤمن به من قيم ومعتقدات بغرض فرض وجودها الاجتماعي والسياسي انعكاساً للمكانة الاقتصادية التي تحوز عليها. وعليه ارتبطت نشأة المجتمع المدني في السياق الأوربي بتطور وتغلغل اقتصاد السوق الرأسمالي، الذي يقوم على الحرية والمبادرة والمساواة وتفكك العلاقات المجتمعية الأولية، بفعل صعود فئات اجتماعية اقتصادية وسياسية جديدة تحاول التجمع في منظمات جديدة لحماية مصالحها ومواجهة القوى التقليدية المناهضة التي توظف سلطة الدولة وإيديولوجية الكنيسة^(١). ففي الفلسفة الكلاسيكية، ارتبط المفهوم بـ "العقد الاجتماعي" كنتائج للانتقال من "حالة الطبيعة" إلى مجتمع منظم، بينما بلور الفكر الليبرالي الحديث (خاصة في القرنين السابع عشر والثامن عشر) مفهوماً للمجتمع المدني ككيان مستقل عن الدولة يقوم على المواطنة، وحقوق الأفراد، والقانون الطبيعي، وذلك في سياق مقاومة الحكم المطلق، وقد شهد تطورات لاحقة مع "هيجل" و"ماركس" وغيرهم، وشهد مفهوم المجتمع المدني تحولاً تدريجياً عبر التاريخ الفكري للعلوم الإنسانية؛ فمنذ القرن السابع عشر قدّمه "هوبز" بوصفه صيغة من التنظيم السياسي القائم على سلطة الدولة المتولدة من التعاقد دون فصل واضح بين الدولة والمجتمع. ثم جاء "لوك" ليحدث تمايزاً أوضح، معتبراً أن المجتمع المدني ينظم القانون الطبيعي القائم فوق الدولة ودون إلغائها. ومع القرن الثامن عشر أصبح المفهوم وسيطاً بين السلطة والمجتمع؛ إذ رأى روسو أنه فضاء لصياغة الإرادة العامة، واعتبره "مونتسكيو" بنية وسيطة بين الحاكمين والمحكومين بينما وضعه "هيجل" في موقع بين العائلة والدولة، مؤكداً تداخلهما وفي الفلسفة الغربية الحديثة، تطور المفهوم الليبرالي ليرتبط بالحد من سلطة الدولة وفصل الدين عنها، مستبعداً التنظيمات ذات الطابع الديني.

الفرع الثاني: مقارنة تعريفية بماهية المجتمع المدني

قبل البدء في تقديم تعريف للمجتمع المدني من الضروري تقديم تعريف لمصطلح المجتمع، إذ تجمع أغلب التعريفات التي تناولت مصطلح المجتمع، على البعد السياسي، تجاوزاً للحالة الطبيعية، بما يناقش مسألة حرية الفرد مع حرية المجتمع في علاقتهما مع الدولة ككيان، فالمجتمع حسب "جون لوك" (هو انتاج صناعي يبنى قصدياً وبوعي من طرف الأفراد لرفاهياتهم الذاتية) ثم يوضع فوق "حالة طبيعية تتعدى الحرية

الشخصية" (٢). وهو ما يدفع نحو تصور المجتمع كما حدده "هوبس" على أنه مجموعة من الأفراد تقطن على بقعة جغرافية محددة من الناحية السياسية ومعترف بها، ولها مجموعة من العادات والتقاليد، والمقاييس والقيم، والأحكام الاجتماعية والأهداف المتبادلة التي أساسها الدين واللغة والتاريخ والعنصر). ويذهب "أرنولد" قرين أبعد من ذلك بوصفه للمجتمع بأنه (هو أكبر جماعة ينتمي إليها الفرد)، ويتكون المجتمع من السكان والتنظيم والزمان والمكان والمصالح. أما المجتمع المدني لدى "هيجل" فيمثل (الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة)، يعني أن تشكيل المجتمع المدني يتم بعد بناء الدولة، لأنه كغرق أو كاختلاف بين العائلة والدولة يفترض وجود الدولة وبالنظر إلى التطور الحاصل في مجال الحقوق والمجال السياسي، أي علاقة الأفراد بالدولة حدث تطور في مفهوم المجتمع المدني حتى أصبح يعرف على أنه (هو مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتياً، التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة هي غير ربحية تسعى إلى تحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل، أو بعض فئاته المهمة، أو لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي، والإدارة السامية للاختلافات والتسامح وقبول الآخر (٣)). وقد أشار "توفيق" إلى المجتمع المدني على أنه عبارة عن (مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة (٤)). وتجدر الإشارة إلى المجتمع المدني هو (هو ركن أخلاقي سلوكي، وينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين وعلي حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية المتحضرة، أي بقيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي (٥)). أما فيما يتعلق "بجون كين"، فإنه يُعرّف المجتمع المدني (بوصفه كل ما هو خارج نطاق الدولة، أي تلك المجالات التي تخضع لآليات السوق، كالمنظمات التي تُعنى بالدفاع عن المصالح الخاصة، والرابطات الطوعية، والمشروعات الخاصة، حيث يخضع التنافس فيها لقواعد ديمقراطية ضمن فضاء يتسم بالاستقلال التنظيمي عن مؤسسات الدولة) في حين يذهب آخرون إلى تعريف المجتمع المدني بوصفه فضاء للحياة الاجتماعية المنظمة، يتميز بالطابع الطوعي والقدرة على إدارة شؤونه ذاتياً، ويعتمد على موارده الخاصة في الحفاظ على استقلاليته عن الدولة، مع خضوعه في الوقت ذاته لنظام قانوني ولمجموعة من القواعد المشتركة. وتكشف هذه التعريفات عن تباين واضح في تحديد مفهوم المجتمع المدني، الأمر الذي يجعله أقرب إلى بنية معقدة من العلاقات المتشابكة بين الدولة والاقتصاد والفرد والحياة الاجتماعية القائمة داخل المجتمع. فبينما يميل بعض الباحثين إلى توسيع حدود المفهوم ليشمل كل مجال لا تديره الدولة مباشرة، يركز آخرون على التناقض القائم بين الدولة والمجتمع المدني، انطلاقاً من أن الأولى تجسد من حيث المبدأ فكرة السلطة، بينما يجسد الثاني فكرة الحرية (٦). وتستخدم في الأدبيات المعاصرة تسميات متعددة تشير إلى هذه المنظمات، مثل المنظمات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات العمل الخيري، والمؤسسات غير الربحية، والمنظمات التطوعية وجمعيات حقوق الإنسان. ويذهب "الصبيحي" إلى اعتبار مفهوم المجتمع المدني بمثابة أداة تفسيرية شاملة يستعان بها لمعالجة طائفة واسعة من الإشكاليات السياسية المتباينة. فمن جهة، يُنظر إليه بوصفه رداً نظرياً على هيمنة نظام الحزب الواحد في الأنظمة الشيوعية، من خلال استحداث مرجعية اجتماعية مستقلة عن الدولة. ومن جهة أخرى، يُطرح بوصفه استجابة لمظاهر البيروقراطية ومركزية صنع القرار السائدة في الأنظمة الليبرالية، فضلاً عن كونه رداً على هيمنة اقتصاد السوق على مناحي الحياة الاجتماعية. كما يمتد استخدامه ليشمل مواجهة الأنظمة الاستبدادية في دول العالم الثالث، وفي الوقت ذاته مواجهة البنى العضوية والتقليدية التي لا تزال قائمة داخل هذه المجتمعات (٧). وسندرس هنا نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره التاريخي من الفلسفة الكلاسيكية إلى الفكر الليبرالي المعاصر والتمييز بين المجتمع المدني والمفاهيم ذات الصلة (المجتمع الأهلي، المنظمات غير الحكومية، القطاع الثالث، المجال العام).

أما بالنسبة إلى التمييز بين المجتمع المدني والمفاهيم ذات الصلة (المجتمع الأهلي، المنظمات غير الحكومية، القطاع الثالث، المجال العام) سندرسه كالاتي:

١. تمييز المجتمع الأهلي عن المجتمع المدني

تباينت مواقف الباحثين العرب إزاء إمكانية توطين مفهوم المجتمع المدني في السياق العربي، إذ يمكن تصنيف هذا الجدل ضمن اتجاهين رئيسيين متقابلين. يتبنى الاتجاه الأول موقفاً مثبتاً، فيقر بوجود مجتمع مدني فعلي في عدد من الدول العربية، مستنداً إلى ما تشهده هذه الدول من تعددية مؤسسية وأشكال تنظيم طوعي مستقلة عن سلطة الدولة. في المقابل، يذهب الاتجاه الثاني إلى موقف نافٍ، إذ ينكر قيام مجتمع مدني بالمعنى الدقيق للمصطلح، ويرى أن ما هو قائم في الواقع العربي لا يتجاوز كونه "مجتمعا أهلياً" ذا طابع تقليدي، تحكمه روابط ما قبل

مدنية كالعصبية والقرابة والانتماء الطائفي، وهو ما يجعله مغايراً جوهرياً لصورة المجتمع المدني الحديث. ويستند أصحاب هذا الاتجاه الأخير في تبرير موقفهم إلى حجتين أساسيتين تتعلقان بالحجة الأولى: بالجذور التاريخية للمفهوم ذاته، إذ يرون أن دلالاته المعاصرة ارتبطت نشأة وتطوراً بمسار التحديث السياسي الذي شهده الغرب الصناعي الرأسمالي تحديداً، مما يثير إشكالية نقله إلى سياقات مغايرة تاريخياً واجتماعياً. أما الحجة الثانية فتتصل بطبيعة الدولة القطرية العربية نفسها، التي يصفونها بأنها ذات نشأة خارجية فرضتها عوامل تاريخية وسياسية معينة، لا نتاج تطور عضوي داخلي نابع من المجتمع، وهو ما يُضعف، من وجهة نظرهم، إمكانية قياس تجربتها على النموذج الغربي قياساً مباشراً^(٨).

٢. تمييز المنظمات غير الحكومية عن المجتمع المدني

تعد المنظمات غير الحكومية، من بين الفاعلين الدوليين، الذين كان لهم هذا الحضور، والتأثير المباشر على السيادة القومية، لأن الرأي العام الدولي، قد ساهم بشكل فعال في إيجاد مجتمع مدني، وطني، ودولي، قادر على أخذ زمام المبادرة، ومزاحمة دور الدولة. ^(٩) المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني مصطلحات متداخلة؛ فالمنظمات غير الحكومية هي جزء من المجتمع المدني الأوسع. المجتمع المدني هو شبكة واسعة من المجموعات والمنظمات التي تعمل بشكل مستقل عن الحكومة، بما في ذلك المنظمات غير الربحية التي يشكلها المواطنون. بينما تعمل جميعها بشكل مستقل عن الحكومة، فإن المنظمات غير الحكومية هي فئة فرعية محددة تركز على أهداف غير ربحية تخدم الصالح العام فالمنظمات غير الحكومية هي كيانات مستقلة عن الحكومات، وغير ربحية، تأسست على أساس العمل التطوعي أو الجماعي بهدف تحقيق مصالح عامة أو إنسانية، مثل حماية حقوق الإنسان، أو تقديم المساعدات في مجالات التنمية، والصحة، والتعليم، والبيئة، تعمل في إطار إقليمي أو دولي^(١٠).

٣. تمييز القطاع الثالث عن المجتمع المدني

القطاع الثالث هو مصطلح أوسع يشمل جميع المنظمات غير الحكومية وغير الربحية، وهو مرادف تقريباً للمجتمع المدني، لكن المجتمع المدني يُستخدم أيضاً لوصف الأنشطة والمساحات التي تشارك فيها هذه المنظمات والمواطنون بشكل مستقل عن الحكومة والقطاع الخاص. بمعنى آخر، المجتمع المدني هو "المكون" الأكبر من القطاع الثالث وفي إطار تحولات الاقتصاد العالمي، ظهر مفهوم حديث يسمى بالقطاع الثالث والذي أصبح يحقق العديد من المزايا وذلك بما يملكه من أصول وبما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة وبتمويله لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية وغيرها، في مجالات عدة كالتعليم والصحة وغيرها من خدمات المنافع العامة. ويعد القطاع الثالث أهم مؤسسات العمل الخيري التطوعي، إذ يقوم بمشاريع وأنشطة تساهم في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وقد استطاع بمؤسساته المساهمة بفعالية من خلال دوره في تحقيق التكافل الاجتماعي في محاربة الفقر^(١١).

٤. تمييز المجال العام عن المجتمع المدني

المجال العام هو "مساحة النقاش الحر وغير الرسمي، سواء كانت مادية أو افتراضية، حيث يعبر الأفراد عن آرائهم بحرية دون قيود رسمية". أما المجتمع المدني فهو "مجموعة من المنظمات والهيئات التطوعية المنظمة مثل النقابات والجمعيات الخيرية التي تعمل بشكل مستقل عن الدولة". وبالتالي، يعمل المجتمع المدني كأداة مهمة داخل المجال العام لتعزيز المصالح المشتركة والتعبير عن الآراء بطرق مؤسسية^(١٢).

المبحث الثاني التحديات البنيوية والهيكلية المفسرة لتعثر دور المجتمع المدني المصري وسيناريوهات مستقبله

قد استعرض المبحث الأول الأدوار الوظيفية المتعددة لمنظمات المجتمع المدني في مصر، بدءاً من الرقابة الانتخابية والتوعية السياسية، وصولاً إلى الدفاع عن الحريات واستحداث فضاءات رقمية بديلة، فإن الاكتفاء بهذا الرصد الوصفي يظل قاصراً عن تفسير الفجوة الكامنة بين اتساع هذا الحضور الميداني ومحدودية أثره التراكمي في مسار التحول الديمقراطي. فاستقصاء الأنشطة التي مارستها هذه المنظمات يظل منقوصاً ما لم يقترن بمساءلة نقدية حول الأسباب التي حالت دون تحول هذا النشاط المتشعب إلى قاعدة صلبة للترسيخ الديمقراطي. وانطلاقاً من ذلك، يسعى هذا المبحث إلى الانتقال من الإطار الوصفي الوظيفي إلى المقاربة التفسيرية البنيوية، وذلك عبر تفكيك العوائق الهيكلية التي أعاقَت تراكم الفعل المدني سواء تمثلت تلك العوائق في المعضلات الداخلية للمنظمات ذاتها كإشكالات الحوكمة وتحديات التمويل الخارجي أو في طبيعة علاقتها المتوترة بالدولة والمجتمع، أو في افتقارها إلى القدرة على تجاوز الاستقطاب الأيديولوجي والفئوي الذي قوض تماسكها كفاعل جمعي فاعل وموحد. لا تكتمل الرؤية التفسيرية لواقع منظمات المجتمع المدني بالتركيز على بنيتها الداخلية فحسب، بل تتطلب أيضاً فهم الطرف الآخر في المعاملة والمتمثل في سياسات الدولة وأجهزتها الأمنية. ويتجلى هذا التأثير سواء من خلال القوانين والقيود القضائية المباشرة، أم عبر أساليب غير مباشرة تهدف إلى تحجيم دورها السياسي وإغلاق أفقها في حدود وظيفية وتنموية ضيقة. وبناءً على هذا التشخيص المزدوج للعوائق

الذاتية والخارجية، ينتقل المبحث في جزئه الأخير إلى استشراف مستقبل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. إذ يستعرض السيناريوهات المحتملة، ويحدد المتطلبات الأساسية لاستعادة الدور الديمقراطي للمجتمع المدني سواء عبر إصلاح البيئة التشريعية والسياسية للدولة، أو من خلال التطوير المؤسسي والذاتي داخل المنظمات نفسها. وسندرس في هذا المبحث ما يلي :

المطلب الأول: الازمات البنوية والداخلية لمنظمات المجتمع المدني المصري.
المطلب الثاني: سيناريوهات العلاقة المستقبلية وآليات تفعيل الاداء الديمقراطي.

المطلب الأول: الازمات البنوية والداخلية لمنظمات المجتمع المدني المصري

لا تتبع محدودية الأثر التراكمي لمنظمات المجتمع المدني المصري من عوامل خارجية بحتة تتعلق بالبيئة القانونية والسياسية المقيدة وحدها، بل تمتد جذورها أيضا إلى إشكاليات بنوية داخلية تخص هذه المنظمات ذاتها، وتمس صميم قدرتها على أداء أدوارها الرقابية والتمثيلية بفعالية واستقلالية حقيقتين؛ ذلك أنه لا يمكن الحديث عن نجاعة وفعالية أدوار منظمات المجتمع المدني ومدى إسهامها الفعلي في الشأن العام دون توفر موارد مالية كافية تمكنها من تغطية تكاليف اضطلاعها بأدوارها ووظائفها أصلا، بما يجعل من إشكالية التمويل شرطا بنويا مسبقا لتقييم أي أداء، لا مجرد تفصيل تقني هامشي^(١٣). ويتناول هذا المطلب بعدين متكاملين من هذه الأزمة الداخلية.

أولا: إشكالية التمويل ومعضلة الاعتمادية الخارجية.

ثانيا: إشكالية الاستقطاب الأيديولوجي وغياب الممارسات الديمقراطية الداخلية.

الفرع الأول: إشكالية التمويل ومعضلة الاعتمادية الخارجية.

يوثق أحد مؤسسي الحركة الحقوقية المصرية نمودجا تطبيقيا مبكرا لهذه المعضلة الثلاثية، حين اتهم وزير شؤون مجلسي الشعب والشورى الأسبق، كمال الشاذلي، خلال مناقشات مجلس الشورى لمشروع قانون الجمعيات الأهلية، منظمات حقوق الإنسان بتلقي "أكثر من مائة مليون دولار" وهو رقم يصفه الكاتب بأنه "غير صحيح بالمرة" مستكرا الخطر الذي قد يمثله ذلك على الأمن القومي؛ في مقابل ذلك، كانت "المنظمة المصرية لحقوق الإنسان" قد بادرت منذ عام "١٩٩٢"، بوضع محددات وشروط معلنة لقبول التمويل الأجنبي والتمسك بها علنا أمام المجتمع، في محاولة استباقية لتحسين نفسها من تهمة "التبعية" قبل أن توجه إليها أصلا^(١٤). وتكشف شهادات ميدانية مباشرة حجم الفجوة الهائلة بين طموحات المعارضة الليبرالية-اليسارية وإمكاناتها المالية الفعلية؛ إذ أفاد جورج إسحق، أحد قادة الجمعية الوطنية للتغيير التي أسسها "محمد البرادعي"، بأن ميزانية الجمعية بأكملها لم تكن تتجاوز ١٦ ألف جنيه مصري فقط -مبلغ زهيد للغاية بالنظر إلى طموحها لأن تكون "طليلة الأمة للتغيير السياسي" ما جعلها تقتر لأبسط مقومات الحركات المعارضة الناجحة في مناطق أخرى كأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، فلا مفر ثابت لها، ولا مكاتب إقليمية، ولا طاقم موظفين متفرغ، بل اعتماد كلي على متطوعين يعملون بشكل ارتجالي حسب الحاجة. ويكشف هذا التباين الصارخ عن عيب بنيوي استراتيجي أعمق حين يقارن بمصادر تمويل جماعة الإخوان المسلمين الذاتية، المستندة إلى شبكة تأييد واسعة تضم مئات الآلاف من الأعضاء الذين يسدون اشتراكات العضوية ويقدمون التبرعات، بما يمنحها ميزة تنافسية بنوية تفقدها تماما حركات المعارضة العلمانية الناشئة حديثا^(١٥). ولا تقتصر إشكالية التمويل الأجنبي على حجمها الكمي فحسب، بل تمتد لتشمل أثرها النوعي في إعادة تشكيل خريطة الأولويات داخل القطاع بأكمله؛ إذ تكشف دراسات متخصصة عن استمرار تدفق التمويل، حتى في ظل القيود التشريعية المتصاعدة، باتجاه "المنظمات النشطة في مجالات الأولوية من وجهة نظر الجهات المانحة الغربية" تحديدا، بل وتمويل مشروعات قوانين بديلة كاملة من جانب هيئات مانحة "كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" (USAID). ويكشف هذا النمط عن تفاوت بنيوي عميق داخل قطاع ضخم يضم أكثر من ٤٦ ألف منظمة أهلية بحلول عام "٢٠١٤"، حيث تتركز الموارد الضخمة والمتنوعة لدى عدد محدود من المنظمات النشطة في مجالات بعينها، بينما يظل جزء كبير من بقية المنظمات أقرب إلى لافتات ومقرات فارغة من مضمون فعلي، في تفاوت لا يعكس بالضرورة الأولويات الوطنية الحقيقية بقدر ما يعكس أولويات الجهات الممولة نفسها^(١٦). وتوثق دراسات متخصصة تضاربا لافتا في الأرقام الرسمية المعلنة لحجم هذا التدفق المالي ذاته؛ فبينما خصص "الوقف الوطني للديمقراطية" الأمريكي اعتمادا قدره ١١٨ مليون دولار عام "٢٠١٨"، وجه مباشرة لمنظمات المجتمع المدني المصري تحت مسمى "التثقيف السياسي"، قدرت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك "هيلاري كلينتون"، في شهادتها أمام الكونجرس، إجمالي التدفق التمويلي للمنظمات الحقوقية ونشطاء الثورة لعام "٢٠١٢"، وحده بنحو ٨٠ مليون دولار، بينما قدرته السفارة الأمريكية بالقاهرة بمبلغ أقل بلغ ٦٥ مليون دولار فقط وهو تضارب دال بذاته على غياب أي آلية رقابة أو إفصاح موحد وشفاف لهذا التمويل. وقد دفع هذا التصادم القانوني المتصاعد الاستراتيجية الأمريكية لاحقا إلى إعادة توجيه دعمها نحو منظمات وسيطة تنظم أنشطتها التدريبية خارج

الأراضي المصرية تحديداً (في قبرص وتركيا)، تقاديا لتكرار المواجهة القانونية المباشرة ذاتها^(٧). وتقدم بعض الدراسات المتخصصة تفسيراً أعمق لإشكالية التمويل يتجاوز الطرح السطحي القائل بأنها مجرد نتاج للقيود القانونية أو ندرة الموارد؛ إذ تكشف المقارنة بين أنماط المنظمات الأهلية المختلفة أن الجمعيات الخيرية والرعاية، كدور رعاية الأيتام، نادراً ما تعاني أزمة تمويل حقيقية، لاستنادها إلى تبرعات مجتمعية محلية ذات باعث ديني راسخ. في المقابل، تمثل المنظمات الحقوقية تحديداً -التي لا يتجاوز عددها الإجمالي في كامل المنطقة العربية ثلاثة آلاف منظمة- حالة خاصة معتمدة اعتماداً شبه كلي على التمويل الغربي؛ وهو اعتماد لا يعود فقط إلى القيود المفروضة عليها، بل يعكس أيضاً غياباً ملحوظاً للشفافية في الإفصاح عن مصادر تمويلها، وضعفاً في امتداد جذورها بين القواعد الشعبية، بما أضعف مساندة "الداخل المجتمعي" لها، فكان "الاستقواء بالخارج" بديلاً اضطرارياً لا خياراً استراتيجياً، بدل الاستناد إلى قاعدة شعبية عريضة تدعم استمرارها واستقلاليتها الفعلية^(٨). ويربط بعض الباحثين تصاعد القيود على التمويل الأجنبي للمنظمات الحقوقية بسياق دولي أوسع تجاوز الحالة المصرية أو العربية وحدها؛ إذ تأثر التمويل الخارجي لهذه المنظمات عالمياً بموجة الضغوط التي مارسها الدول الكبرى على مؤسسات التمويل غير الحكومية بذريعة "مكافحة الإرهاب"، فنشأ خلط متعمد بين ما هو سياسي وما هو تطوعي-حقوقى بحث، وظهر ما يمكن تسميته بـ"التوظيف السياسي للتمويل"، حيث مارست دول كبرى ضغوطاً مباشرة على مؤسسات التمويل لوقف دعمها لمنظمات وأنشطة بعينها تراها مناهضة لسياساتها، وهو ما دفع بدوره دولاً نامية عديدة، من بينها مصر، إلى تبني موقف متحفظ حيال أي مصدر خارجي لتمويل منظمات المجتمع المدني عموماً، انطلاقاً من غياب نظام رقابي فعال يضمن استخدام هذا التمويل لأغراضه المعلنة فحسب^(٩). يفرض القانون على المنظمات الأجنبية الحصول على تصريح عمل يكلف ٣٠٠ ألف جنيه مصري، يزيد بمعدل ٢٠٪ كل خمس سنوات، بشرط أن يتوافق نشاطها مع "خطة التنمية" الحكومية (المادة ٦١)؛ كما يلزم أي جمعية محلية تسعى للتشبيك مع جهة أجنبية بتقديم طلب للجهاز القومي المختص، الذي يضم ممثلين عن وزارات الخارجية والدفاع والداخلية والمخابرات العامة، لفحصه خلال مدة تصل إلى ٦٠ يوماً، فيما تجرم المادة ٤٢ أي شراكة مع منظمات أجنبية دون هذه الموافقة المسبقة ما دفع بعض الجمعيات لإغلاق مكاتبها في مصر ونقلها لدول عربية أخرى للحفاظ على استقلاليتها وشراكاتها الدولية^(١٠) وتكشف وقائع قضائية موثقة بدقة حجم الفجوة بين الخطاب الرسمي حول "الأمن القومي" والممارسة الفعلية على أرض الواقع؛ ففي ١٧ سبتمبر ٢٠١٦، أصدرت محكمة جنايات القاهرة قراراً بتجميد أصول ثلاث منظمات حقوقية بارزة (مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مركز هشام مبارك للقانون، مركز الحق في التعليم)، مستندة في حثاياتها إلى وصف تلقيها تمويلاً أجنبياً بأنه كان نظير ممارسة أنشطة تؤدي لعدم الاستقرار في البلاد وإشاعة حالة من الفوضى. وتنفذ أجنداث خارجية هدفها تحريض الرأي العام ضد مؤسسات الدولة؛ وهي عبارات فضفاضة تقتقر لأي معيار موضوعي قابل للتحقق، ولا تقصر ما هو الخطر الحقيقي الفعلي الذي نجم أو قد ينجم عن نشاط هذه المنظمات تحديداً، بما يكشف عن توظيف مصطلح "الأمن القومي" كأداة عقابية فضفاضة لا كميّار قانوني منضبط^(١١). وتكشف الوقائع التأسيسية لقضية التمويل الأجنبي طبيعة الإشكالية القانونية الحقيقية التي انطلقت منها أصلاً؛ إذ لم يكن التمويل الأجنبي بذاته محظوراً بموجب القانون المصري، الذي يجيز للجمعيات الحصول على تمويل من الخارج شريطة أن يكون ذلك بصورة علنية ومعلنة. غير أن تقريراً صادراً عن هيئة الرقابة الإدارية المصرية في أواخر عام ٢٠١١، كشف عن وجود أكثر من ثلاثين جمعية أهلية مصرية حصلت على منح وتبرعات سرية من جهات خارجية، دون إخطار أو إفصاح كما يقتضي القانون -وهو ما شكل الأساس القانوني المباشر الذي استندت إليه السلطات لاحقاً في فتح القضية بأكملها. وبعبارة أخرى، فإن جوهر الإشكالية القانونية الأصلية لم يكن مبدأ التمويل الخارجي ذاته، بل غياب الشفافية والإفصاح الرسمي عنه^(١٢). وتكشف التطورات الأحدث أن معضلة الاعتمادية الخارجية لم تتحسر بمرور الوقت، بل اتخذت أشكالاً مؤسسية جديدة أكثر تعقيداً؛ فقد تأسس مؤخراً "صندوق دعم مشروعات الجمعيات والمؤسسات الأهلية" (CSF) بدعم من الاتحاد الأوروبي، ضمن برامج تعنى بـ"الحوكمة" و"التنمية"، لكن بآلية تدخل الدولة نفسها كوسيط مركزي في إدارة هذا التمويل الأوروبي عبر شروط قبول واضحة، بما يجعل من الانضباط في الرؤية الحكومية شرطاً فعلياً لحصول المنظمات على الدعم الأجنبي؛ وهو ما أثار مخاوف حقوقية جدية من أن هذا الدعم، رغم إعلانه الرسمي كدعم للمجتمع المدني، قد يأتي على حساب استقلالية الفاعلين المدنيين أنفسهم، ليجعلهم تابعين لمنظومة رسمية تفرض تمويلها ورقابتها وموافقتها على نشاطهم^(١٣). ويكشف تقييم أكاديمي محكم لآلية "التسهيل الأوروبي لمنظمات المجتمع المدني" في مصر أن معيار العرقلة الفعلي لم يكن التمويل الأجنبي بذاته، بل الطبيعة السياسية الحساسة للمشروع تحديداً؛ ففي حين حصل مشروع "المؤسسة المصرية لحقوق اللاجئين" (بتمويل أوروبي كامل بلغ ٢٤٠ ألف يورو) على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية دون أي تعقيد يذكر، إذ وصفه أحد ممثلي المؤسسة بأنه لم يشكل "قضية حساسة أو خلافة" بالنسبة للحكومة، واجه مشروع "ائتلاف مراقبة الانتخابات" (بتمويل أوروبي كامل أيضاً بلغ نحو ٢٨٥ ألف يورو لمراقبة انتخابات

٢٠١١-٢٠١٢) موافقة مماثلة سلسلة دون تعقيدات. غير أن هذا النمط السلس انقلب تماما حين تعلق الأمر بمشروعات تمس صميم العملية الديمقراطية والمشاركة السياسية للمرأة تحديداً؛ فقد واجه مشروع "مسارات نحو الديمقراطية" الاستثمار في المرأة لتحسين "العملية الانتخابية"، التابع للمركز المصري لحقوق المرأة، رفضاً حكومياً مباشراً أدى لتقليص عدد موظفيه والمشاركين فيه وأنشطته، إلى جانب تشديد أمني أثر على عدد الأنشطة المنفذة والمشاركين فيها، خاصة في المحافظات النائية، وسط مناخ سائد من الخوف من الكتل الإسلامية العنيفة أو المتحيزة التي سعت لتشويه صورة المنظمات العلمانية^(٢٤). وتوثق الدراسة وقائع ميدانية مباشرة تكشف طبيعة هذه العرقلة على أرض الواقع؛ فقد قوطعت ندوات توعوية لمشروع "مسارات نحو الديمقراطية" في محافظتي "الفيوم وبني سويف"، حول أهمية التعديلات الدستورية والتصويت ب"لا" في استفتاء "٢٠١٢"، لعدم ضمانه الحقوق السياسية للمرأة، من قبل مشاركين ينتمون لجماعة الإخوان المسلمين والسلفيين رفضوا مناقشة حقوق المرأة في الدستور من الأساس؛ كما تعرضت احتفالات اليوم العالمي للمرأة في ميدان التحرير (٨ مارس ٢٠١٢) لتعطيل مماثل من جماعات سلفية وإخوانية. وانعكس هذا كله على النتيجة النهائية بشكل صادم رغم ارتفاع عدد المرشحات (من ٤٠٤ عام ٢٠١٠ إلى ٩٨٤ عام ٢٠١١)، تراجع نسبة النائبات في برلمان (٢٠١١-٢٠١٢) الذي وُصف بـ"برلمان الثورة" إلى ٢٪ فقط (تسع انتخابات وعضوتان معينتان)، بعد أن كانت قد بلغت ١٢.٥٪ عام ٢٠١٠ - لتحل مصر بذلك المرتبة ١٢٨ من أصل ١٣١ دولة من حيث تمثيل المرأة البرلماني عالمياً عام "٢٠١٢". أما على مستوى آلية التمويل الأوروبي ذاتها، فقد وثّق الباحثان انسحاب الاتحاد الأوروبي فوراً بانتهاء مدة العقد دون أي متابعة لأثر المشروع لاحقاً، ورفضه حتى طلبات التمديد لمرحلة ثانية رغم الحاجة الفعلية لذلك، فضلاً عن جمود زمني صارم في مواعيد طرح المشروعات يفقر للمرونة اللازمة للاستجابة لحالات طارئة تستدعي تمويلاً عاجلاً خارج الجدول الزمني المعتاد للمنح^(٢٥).

الفرع الثاني: الاستقطاب الأيديولوجي وغياب الممارسات الديمقراطية الداخلية

توثق دراسات أكاديمية متخصصة مفارقة صادمة تكشف عمق الفجوة بين النخبة الحقوقية-المدنية والقواعد الشعبية؛ فبينما تركز الجهد التنموي لهذه المنظمات لأكثر من نصف قرن على صعيد مصر تحديداً، ظلت هذه المنطقة الأفقر والأقل وعياً، بل الأخطر من ذلك أنها شكلت الكتلة التصويتية الحاسمة التي أوصلت جماعة الإخوان المسلمين للسلطة في أول انتخابات تشريعية ورئاسية بعد الثورة نتيجة مباشرة لتناقض بنيوي بين النشاط الحقوقي النخبوي من جهة والقاعدة الشعبية التي يفترض أن تستهدفها جهود التنمية من جهة أخرى. وتضيف الباحثة أن معظم التحالفات والائتلافات القائمة بين المنظمات الحقوقية المصرية لا تزال، حتى اللحظة غير رسمية، وأن الشروط المسبقة الضرورية لبناء شبكات تعاون فعلية ومؤسسية لا تزال غائبة في أغلب الحالات، بما يضعف قدرتها التراكمية على التأثير الجماعي المنظم^(٢٦). وتوثق الدراسات الميدانية المتخصصة، استناداً لمؤشرات كمية وكيفية غطت فترة زمنية ممتدة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، استمرارية "حالة من الضعف والوهن في إدارة الحكم داخل غالبية المنظمات الأهلية العربية، تتجلى في عدة مؤشرات متكررة وهي ضعف دوران مواقع السلطة واستمرار الرئيس في موقعه لفترات طويلة دون تجديد، وسيادة نمط الشخصية في اتخاذ القرار، وتهميش دور الجمعية العمومية بوصفها السلطة العليا نظرياً، وحل الخلافات الداخلية بين الأعضاء بعيداً عن أطر القانون أو اللائحة الداخلية، إلى جانب اختلال التوازن بين الذكور والإناث في مواقع الإدارة، وضعف عام في ممارسات الشفافية والمساءلة والمحاسبة الداخلية وهي سمات ظلت مستمرة طوال فترة الدراسة الممتدة، رغم أن قطاعاً من هذه المنظمات نفسها يتصدى لقضية الديمقراطية والمواطنة ويدعو لتوسيع نطاقها في المجتمع الأوسع، في مفارقة تكشف الفجوة بين الخطاب المعلن والممارسة الفعلية الداخلية^(٢٧). وفي ضوء ما تقدم، يمكن تناول مظاهر هذا الاستقطاب وغياب الديمقراطية الداخلية عبر محورين متكاملين: يتعلق الأول بضعف الحوكمة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني ذاتها، ويتعلق الثاني بالاستقطاب الأيديولوجي البيني بين هذه المنظمات والتيارات المختلفة، وتوظيف السلطة له.

١. ضعف الحوكمة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني

توثق دراسة ميدانية معمقة كيف انعكس الاستقطاب السياسي المتصاعد في مصر أواخر عام "٢٠١٣" داخل أسوار الجامعات نفسها، ليضع منظمات حقوقية تسعى للحفاظ على حياد خطابها المهني أمام تحدٍ متزايد الصعوبة؛ فقد أفاد أحد مسؤولي منظمة حقوقية معنية بالحرريات الأكاديمية بأن تدريب المتطوعين الطلاب على تبني خطاب حقوقي غير منحاز سياسياً أصبح مهمة أكثر تعقيداً كلما اشتد الاستقطاب السياسي العام، ذلك أن كل متطوع يحمل بالفعل انحيازاته السياسية الخاصة التي يصعب فصلها كلياً عن ممارسته المهنية للتوثيق الحقوقي المحايد، رغم التزام المنظمة نفسها رسمياً بالعمل مع كافة الأطياف الطلابية دون تمييز، بما فيها الطلاب المنتمون لجماعة الإخوان المسلمين^(٢٨). وتكشف الشهادات الداخلية المباشرة من العاملين أنفسهم في هذه المنظمات عن خلل بنيوي عميق في آليات المساءلة الداخلية، يتجاوز مجرد "الاستقطاب"

السياسي إلى غياب الشفافية الإدارية ذاتها؛ فقد وصفت إحدى العاملات في برنامج الإسكان بمنظمة حقوقية معنية بالحق في السكن تجربتها بمنظمة مركزية شديدة التسلسل الهرمي، قائلة إن الموظفين اعتادوا تسمية مكتب المدير التنفيذي بـ"الثقب الأسود"، موضحة: "كنت ترسل تقاريرك أو نتائج عملك أو مقترحاتك بالبريد الإلكتروني، وقد تظل عالقة هناك لمدة عام كامل أو أكثر دون رد أو تفاعل". وتعرض هذه الشهادة نمطا أوسع من غياب آليات صنع القرار التشاركي داخل المنظمات، رغم أن هذه المنظمات ذاتها تتبنى في خطابها العام قيم الشفافية والمساءلة وتدعو لترسيخها في العلاقة بين الدولة والمواطن^(٢٩).

٢. الاستقطاب الأيديولوجي البيني وتوظيفه السلطوي

يقدم الباحث "عبد الرحمن" مفهوما تحليليا دقيقا لفهم أثر الاستقطاب الأيديولوجي (بين التيارين الإسلامي والعلماني) على المجتمع المدني المصري، إذ يشير إلى ما يسميه "خصخصة القمع"؛ فوفق هذا الطرح، لم يعد قمع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني حكرا على أجهزة الدولة وحدها، بل أصبحت منظمات المجتمع المدني ذاتها، المنخرطة في صراع من أجل الديمقراطية ضد الدولة، تساهم بدورها في مضايقة عناصر أخرى من المجتمع المدني تختلف معها حول شكل الدولة والمجتمع المنشود. ويصف عبد الفتاح الباحث السياسي المصري، هذا الاستقطاب بأنه "حرب أهلية أيديولوجية وثقافية" لم تترك مساحة تذكر للتوصل لتوافقات أو تقديم بدائل قابلة للحياة أمام النخبة الحاكمة، مما قوّض حركة حقوق الإنسان والديمقراطية المصرية عبر إعاقة أي إجماع فعلي حول القضايا الجوهرية. وقد استغلت الأنظمة المصرية المتعاقبة هذه الانقسامات لاحتواء عدد من الجماعات الحقوقية المستقلة، عبر تأسيس منظمات موازية تحاكي وظيفة منظمات المجتمع المدني المستقلة، لكنها كانت تعمل فعليا كآليات مراقبة تهدف لتميع قوى المعارضة ودفع النشاط الحقوقيين نحو التبعية للدولة^(٣٠). ولا يقتصر تفسير هذا الاستقطاب على الانقسامات الأيديولوجية الذاتية بين الفاعلين المدنيين وحدها، بل يمتد ليكشف عن توظيف استراتيجي متعمد من قبل النظام السلطوي لهذه الانقسامات ذاتها؛ إذ تخلص الأدبيات المتخصصة إلى أن الأنظمة السلطوية قادرة على التلاعب بالمعارضة عبر منح الاعتراف القانوني الرسمي لبعض التنظيمات دون أخرى، بما يمكن النظام من ضرب مصالح هذه التنظيمات المختلفة ضد بعضها بعضا، ومنعها من التوحد في مواجهته. وينعكس هذا النمط بوضوح في المشهد السياسي المصري؛ فرغم أن جل أحزاب المعارضة تنادي بالديمقراطية وإنهاء قوانين الطوارئ والإصلاح السياسي، لم يظهر حتى الآن تعاون حقيقي يتجاوز الخطوط الحزبية والأيديولوجية. والأكثر دلالة أن المحاولات النادرة للتعاون العابر للأيديولوجيا كانت الحركات الإسلامية غالبا من يبادر بها، لكنها تقشل عادة لأن الأحزاب العلمانية تبدو أكثر خوفا من التنظيمات الإسلامية نفسها من خوفها من النظام السلطوي ذاته، إذ تفضل هذه "الأحزاب القانونية" التنافس على مكاسب فردية من الحكومة بدل التنسيق مع المعارضة "غير الشرعية" لإحداث تغيير جماعي فعلي^(٣١). ويوثق "عزمي بشارة" اللحظة الدقيقة التي تحول فيها الاستقطاب من توتر كامن إلى انقسام علني وحاسم بين "قوى الثورة" ذاتها؛ فرغم أن "المليونيات" ظلت لأشهر منصة تعبير موحدة عن مطالب الثورة وأداة ضغط جماعية بين القوى السياسية والمدنية المختلفة، فإن هذا التماسك النسبي انفرط بشكل حاسم مع طرح "وثيقة المبادئ فوق الدستورية" (وثيقة السلمي) في نوفمبر "٢٠١١"، حين انقسمت هذه القوى بين مؤيد ومعارض لتقييد صلاحيات الجمعية التأسيسية المقبلة للدستور، لتتكشف هشاشة الوحدة الثورية الظاهرية أمام أول اختبار حقيقي يتعلق بتحديد هوية الدولة ومستقبلها الدستوري^(٣٢). وايشا يشير "عزمي بشارة" الى كيف تجاوز الاستقطاب في المرحلة الانتقالية حدود الخلاف السياسي المجرد ليأخذ طابعا طائفيا دمويا مباشرا، بما يكشف عمق الهشاشة البنيوية التي واجهها أي مسعى لبناء توافق مجتمعي؛ فبعد حادثة "كنيسة الماريناب" في "أسوان" (مايو ٢٠١١)، حيث وثق تقرير رسمي صادر عن المجلس القومي لحقوق الإنسان نفسه تقاعس قوات الشرطة والجيش عن التدخل الحاسم لإنهاء الاشتباكات، ثم عدم تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق اللاحقة (إقالة المحافظ، بناء الكنيسة، محاسبة الجناة)، تفاقم مشاعر الغضب والنقمة "القبطية" لتتفجر لاحقا في مواجهة دامية مباشرة بين الشرطة العسكرية والمحتجين الأقباط أمام مبنى "ماسبيرو" في أكتوبر "٢٠١١"، أسفرت عن سقوط ٢٨ قتيلا و ٢٦ منهم أقباط و ٣٢١ مصابا، وسط اتهامات متبادلة ومتضاربة حول الجهة المسؤولة عن التحريض، وتورط مباشر وموثق للتلفزيون الرسمي المصري في تأجيج الخطاب الطائفي التحريضي علنا في بث حي. ويخلص بشارة إلى أن "مبدأ الطائفية السياسية"، برفضه الجوهرى لفكرة المساواة في المواطنة، يظل مبدأ مناقضا جوهريا للديمقراطية ذاتها، وأن التنافس الحزبي في تلك المرحلة حجب عمليا مهمة بناء هذه المساواة، ولم يتح المجال لعزل القوى السياسية التي لا تؤمن أصلاً بمبدأ المساواة في المواطنة عن المشهد السياسي العام^(٣٣).

وتعد أحداث "محمد محمود" (١٩-٢٤ نوفمبر ٢٠١١) لحظة تأسيسية حاسمة لانكشاف الاستقطاب الحقيقي بين التيار الإسلامي والقوى الثورية الشبابية؛ فبينما أشعلت فصائل التيار الإسلامي، وفي مقدمتها جماعة الإخوان المسلمين، شرارة التصعيد الميداني في اليوم السابق على

اندلاع الأحداث، فإنها أحجمت فجأة عن الانخراط الفعلي في المواجهات الدامية التي تلت، تاركة الشباب الثوري وحيدا في مواجهة عنف أمني بالغ (سقط في اليوم الأول وحده ٥٠٠ جريح)، إلى درجة أن عبارة "الإخوان باعونا في محمد محمود" صارت تعبيراً دارجاً على ألسنة الشباب الثائر. وترتبت على هذه اللحظة تداعيات استقطابية عميقة الأثر امتدت لما بعدها؛ إذ حمل كثير من هؤلاء الشباب الجماعة مسؤولية أخلاقية عن دماء رفاقهم، فعاقبوا لاحقاً حين سنحت الفرصة بالتحالف مع الطرف نفسه الذي ارتكب تلك المقتلة أصلاً -أي الجيش- في مفارقة تكشف كيف تحولت لحظة انقسام ميداني واحدة إلى جرح سياسي غدى استقطاباً أعمق وأطول أمداً بين القوى المدنية والإسلامية^(٢٤). ولا يقتصر تفسير الاستقطاب على الانقسام الإسلامي العلماني التقليدي وحده، بل يمتد ليكشف عن آلية أعمق وأكثر تعقيداً حوّلت المعارضة الشعبية المشروعة لحكم مرسي إلى خطاب "تهديد وجودي" مهد الطريق لانقلاب يوليو "٢٠١٣"؛ إذ يوثق الباحثان "نيكولا برات" و"دينا رزق"، بتوظيف "نظرية التأمين" (Securitization) الممزوجة بأدوات "غرامشي" التحليلية، أن الفاعلين الرئيسيين في بناء صورة "الإخوان كتهديد" لم يكونوا نخبا أمنية رسمية، بل مجموعة واسعة من فاعلي المجتمع المدني غير الحكوميين اسمياً نشطاء شباب، حقوقيات نسويات وحقوقيون عموميون، فنانون وصحفيون الذين التأم شملهم حول حملة "تمرد"، رغم أن كثيراً منهم كانوا في الأصل معاديين للجيش بقدر عدائهم لمرسي، ويرون في كليهما تهديداً لأهداف ثورة "٢٠١١" الأصلية. وقد وفرت هذه الخطابات المتضافرة، بصرف النظر عن درجة "تدجين" كل فاعل فيها، "نافذة فرصة" مكنت المؤسسة العسكرية من إعادة تأهيل نفسها كفاعل أمني شرعي بعد فقدانها شعبيتها خلال فترة حكمها المباشر (٢٠١١-٢٠١٢). والأخطر من ذلك، أن وثائق مسربة كشفت لاحقاً أن حملة "تمرد" رغم تقديمها إعلامياً كمبادرة "شعبية قاعدية" بحتة -كانت تسحب تمويلها الفعلي من حساب بنكي تديره وزارة الدفاع المصرية ويغذى بدعم مباشر من دولة "الإمارات العربية المتحدة"؛ وهي روابط ظلت مخفية عن كثير من الناشطين الثوريين ومناهضي العسكرية، بما فيهم الاشتراكيون الثوريون و"حركة ٦ أبريل" نفسها، الذين أيدوا الحملة معتقدين أنها وسيلة لإحياء المسار الثوري لا أداة لإجهاضه^(٢٥). تكشف دراسة غربية محكمة تناقضا أخلاقياً صامداً لدى النخبة المثقفة العلمانية الليبرالية المصرية إبان الإطاحة "بمرسي"؛ فرغم أن كثيراً منها كان في الصفوف الأمامية للمظاهرات ضد الحكم العسكري في "٢٠١١"، رحبت هذه النخبة نفسها بحملات القمع العنيفة ضد جماعة الإخوان وأشدت بالجيش، حتى إن محمد البرادعي رفض وصف الإطاحة بمرسي بـ"الانقلاب". ويرى الباحثون أن هذا التناقض يكشف عن "علمانية غير ليبرالية عميقة الجذور"، مستشهدين بمفهوم الباحث "سامر شحاتة" الذي يصف المعضلة المصرية بدقة أن سياساتها "يهيمن عليها الديمقراطيون غير الليبراليين والليبراليون غير الديمقراطيون"، إذ آمنت النخبة العلمانية بقيم المساواة والحريات المدنية والائتلافات الحاكمة، لكن بشرط ضمني وحيد أن يظل الإسلاميون بعيدين عن السلطة أي كانت الوسيلة^(٢٦). وتوثق الدراسة نفسها خيبة أمل متصاعدة لدى الشباب المصري، الذي شكل اللاعب الرئيس في إسقاط كل من مبارك ومرسي؛ إذ تجلت هذه الخيبة بوضوح في غيابهم الملحوظ عن التصويت في استفتاء الدستور المعدل، للمرة الأولى منذ "٢٠١١" وخلافاً لسنة استحقاقات وطنية سابقة، بعد أن شعروا بالتمهيش ووقعوا ضحايا للقمع المتصاعد أياً كان انتماءهم (إسلاميين أو ليبراليين أو يساريين)، في ظاهرة عبرت عنها عبارة ساخرة تداولها الطرفان "العواجز في الطوابير، والشباب في القبور". وقد عبر "محمد عادل"، قائد "حركة شباب ٦ أبريل"، عن هذا الشعور بقوله إن هناك "فجوة كبيرة" بين جيله والأجيال الأكبر سناً التي "تتخذ قرارات ستذهب بالناس إلى مكان سيئ للغاية"، دون أي فكرة حقيقية عن واقع الوضع السياسي والاجتماعي^(٢٧). ويكشف جدل أكاديمي مباشر، دار بين باحث أكاديمي (د. حازم حسني) وناشط سياسي عضو سابق بجماعة الإخوان (إبراهيم الهضيبي)، عمق الاستقطاب الفكري حتى داخل محاولات تفسيره ذاتها؛ فبينما يذهب "حسني" إلى أن خطاب الجماعة بعد الثورة ليس سوى "إعادة تدوير" لمبادئ تأسيسية ثابتة لم تتغير منذ ثمانية عقود، يرد "الهضيبي" بأن الجماعة ليست كتلة فكرية متجانسة، بل تتشكل من أربع مدارس فكرية متميزة (مدرسة حسن البناء، المدرسة الأزهرية التقليدية، القطبية، والسلفية)، لا يجمعها فعلياً سوى خمسة مبادئ عامة فضفاضة، وأن "القمع" وحده -لا الاتفاق الفكري- هو ما دفعها تاريخياً للتمترس التنظيمي. ويقدم "الهضيبي" مفهوماً تحليلياً محورياً لفهم جذور الاستقطاب بعد الثورة، هو الانقسام في "المجال العام"؛ إذ كان هذا المجال قبل الثورة منقسماً لدائرتين منفصلتين (إسلامية وغير إسلامية) بقنوات اتصال محدودة بينهما، وحين وحدتهما الثورة مؤقتاً حول هدف إسقاط "مبارك"، سرعان ما عاد الانقسام للظهور حول التعديلات الدستورية، لكنه هذه المرة اتخذ طابع "هوية" لا مجرد خلاف إجرائي حول آلية صياغة الدستور، ليصبح صراعاً وجودياً في نظر كل طرف لا خلافاً سياسياً عادياً قابلاً للتفاوض. ويفسر هذا الانقسام، بحسب "الهضيبي"، ظواهر عدة لاحقة تصاعد نسبة مرشحي الإخوان في الانتخابات البرلمانية (من ٣٠٪ إلى ٥٠-٤٥٪) استجابة لضغط قواعد الجماعة، والتقارب الإخواني-السلفي إذ يصبح معيار التحالف "الهوية" لا "المواقف السياسية"، وتصلب موقف الجماعة حول المادة الثانية من الدستور كمحل إجماع وحيد يعوض غياب رؤية دستورية متماسكة داخلياً^(٢٨).

المطلب الثاني: سيناريوهات العلاقة المستقبلية واليات تفعيل الاداء الديمقراطي

يوثق تحليل استشرافي متخصص ظاهرة عالمية تتجاوز الحالة المصرية وحدها، مفادها أن نسبة الانخراط في هيئات المجتمع المدني تتزايد عالميا على حساب الانخراط الحزبي التقليدي، نقلاً عن تقدير "أنتوني جندز" بأن نسبة العضوية في هيئات المجتمع المدني تصل لعشرين ضعف عدد المنخرطين في الأحزاب السياسية. ويرجع هذا التراجع الحزبي لعوامل بنوية متعددة متشابكة إحلال "سلطة الخير" محل "سلطة المنتخب"، وتآكل الدولة القومية من أعلى (عبر تفويض اختصاصاتها لمنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات) ومن أسفل (عبر الأقليات والثقافات الفرعية) في آن واحد، وتراجع متواصل في ثقة الشعوب بالحكومات ذاتها وفق مؤشرات دولية متخصصة (بارومتر إيدلمان للثقة)؛ وتشير الدراسات الكمية إلى أن المنطقة العربية تحددت ضمن الأكثر تراجعاً حزبياً مقارنة بباقي الأقاليم السياسية العالمية^(٣٩). يقدم المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية أطراً تحليلياً لاستشراف مسارات العلاقة بين الدولة والقوى المجتمعية في مصر، عبر خمسة سيناريوهات أساسية محتملة تحقيق نصر حاسم للقوى الثورية واستعادة المسار الديمقراطي، أو تحقيق نصر حاسم للنظام وتحول القوى الثورية لمعارضة غير مؤثرة، أو عدم قدرة أي طرف على الحسم واستمرار الوضع في نمط إدارة الازمات، أو فشل الدولة في السيطرة على أوضاعها بما يفضي لفوضى وانهايار تام، أو تدخل قوى اقليمية ودولية لدفع تسوية سياسية توافقية. ويخلص هذا التقدير الاستراتيجي الى ان السيناريو الاقرب احتمالاً هو سيناريو عدم القدرة على الحسم، القائم على استنزاف متبادل للقدرات ينال من قدرة الدولة ذاتها على المدى الطويل. وتتطرق رؤية الدراسة من هذا الإطار التحليلي الخماسي، لتكتفه في ثلاثة سيناريوهات رئيسة أكثر انطباقاً على واقع العلاقة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني تحديداً "سيناريو الاستيعاب" و"الدمج التام"، و"سيناريو الانفتاح المشروط والمحسوب"، و"سيناريو المواجهة والجمود الهيكلي"^(٤٠). وستتناول في هذا المطلب ما يلي:

أولاً: السيناريوهات المستقبلية المحتملة لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني.

ثانياً: اليات ومتطلبات تفعيل دور المجتمع المدني كدافع للتحوّل الديمقراطي.

الفرع الأول: السيناريوهات المستقبلية المحتملة لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني

يقدم الباحث "وحيد عافية" تصنيفاً ثلاثياً لمسارات العلاقة المستقبلية بين الدولة والمجتمع المدني في الوطن العربي، يتقاطع مع السيناريوهات الثلاثة المعتمدة في هذه الدراسة المسار الأول يتمثل في استمرار هيمنة الدولة على المجتمع المدني بفرضها نفسها مصدراً وحيداً للشرعية والقوة، عبر مركزية شديدة واحتواء النخب على أساس الولاء لا الكفاءة. أما المسار الثاني فيتمثل في إعطاء دور محدود للمجتمع المدني ضمن إصلاح جزئي للدولة، عبر حوار وتوزيع مسؤوليات متدرج، قد يبدأ محدوداً لكنه قد يتطور لاحقاً نحو تغييرات أعمق. أما المسار الثالث والأكثر نقاشاً، وأن كان الأصعب تحققاً، فهو سيناريو التوازن الفعلي بين الدولة والمجتمع المدني القائم على بناء دولة مؤسسات وتداول سلمي للسلطة، إذ تمارس ضغوط منظمة على الانظمة القائمة لإدخال إصلاحات تحيي المجتمع المدني وتنشطه^(٤١). ويمكن تفصيل هذه المسارات على النحو التالي:

أ- سيناريو الاستيعاب والدمج التام الاحتوائي يقدم "برهان غليون" تفسيراً بنوياً عميقاً لهذا المسار الأول، منطلقاً من نقده لمفهوم "التعددية الشكلية"؛ إذ يميز غليون بدقة بين التعددية بوصفها إطاراً شكلياً وجود أحزاب متعددة وانتخابات دورية، والديمقراطية الحقيقية التي تعني بالدرجة الأولى منع احتكار السلطة والثروة من فئة واحدة وضمان تداول فعلي وحراك اجتماعي واسع. ويحذر من أن التعددية وحدها، بمعزل عن الاعتراف بالحريات الأساسية وسلطة القانون، لا تشكل ضماناً حقيقية للمشاركة، بل قد تتحول إلى واجهة جديدة للتغطية على احتكار السلطة بدلاً من أن تكون أداة لتدعيم "الحراك العام" و"المشاركة الشعبية"، بمعنى أن "التعددية" يمكن أن توجد من دون الديمقراطية، حتى لو كانت الديمقراطية لا تتحقق من دون التعددية^(٤٢). يقدم "أيمن عبدالوهاب" تحليلاً تاريخياً-مؤسسياً يمتد لأكثر من قرن ونصف، موثقاً تحولاتاً جوهرية في علاقة الجمعيات الأهلية بالدولة المصرية من مرحلة "امتلاك المبادرة" في فترة النشأة والعهد الليبرالي منذ "١٨٢١"، إلى مرحلة "الدمج الوظيفي" التي فرضتها الدولة بعد ثورة "١٩٥٢"، إذ تحولت الجمعيات من فاعل مستقل إلى أداة تنفذ سياسات الدولة، مع تزايد طابعها الخدمي والرعوي على حساب دورها التنموي والثقافي الأصلي. ويخلص عبدالوهاب إلى أن "أزمة الثقة" السائدة تفسيرياً لعلاقة الطرفين وصف غير دقيق، إذ أن هذا التوتر يقتصر إلى حد كبير على نظرة الجمعيات للجهة الإدارية، بينما تتسم نظرة الحكومة بـ"التردد" لا العداء الصريح، معتمدة استراتيجيتي "الدمج الوظيفي" و"الدمج التنظيمي" كأداتين رئيسيتين لضبط نشاط هذا القطاع دون إلغائه^(٤٣). يفترض تحليل مبكر "٢٠١١" أن استمرار موازين القوى الراهنة دون اتساع المشاركة الشعبية للفئات الأشد فقراً سيجعل الطموح الديمقراطي مهدداً من طرفين متزامنين، النظام

العسكري والتيارات الإسلامية ذات النزعة القريبة من "الفاشية الدينية" بحسب وصفه، لدرجة قد تدفع النخبة الليبرالية-العلمانية نفسها للاستقواء بالمؤسسة العسكرية انتقاءً لهذا الخطر الأخير، فيما يصفه الكاتب بأنه "سخرية تاريخية" أن تحمي "الثورة المضادة" الثورة من خطر آخر، بما يفضي في النهاية إلى استمرار النظام القديم مع إجراءات تجميلية شكلية^(٤٤). كشف تناقض صارخ بين النص الدستوري والممارسة الفعلية بعد وصول السيسي للسلطة؛ فرغم أن المادة ٧٥ من دستور "٢٠١٤" نصت على حق تكوين الجمعيات على أساس ديمقراطي دون تدخل إداري في حلها إلا بحكم قضائي، فإن هذا لم يُحسن واقع المنظمات غير الحكومية المصرية، التي ظلت هدفاً للملاحقة؛ إذ أعدت وزارة التضامن الاجتماعي في يوليو "٢٠١٤" مشروع قانون يقترح "لجنة تنسيقية" تضم ممثلين عن وزارة الداخلية وأجهزة المخابرات، تملك صلاحية منح التصاريح أو حظر أي منظمة تعتبر مهددة للأمن القومي أو النظام العام، كما حددت الوزارة نفسها مهلة ٤٥ يوماً فقط للتسجيل وفق قانون "٢٠٠٢"، وعدلت السلطات المادة ٧٨ من قانون العقوبات في سبتمبر من العام نفسه لتغليظ عقوبة السجن والغرامة على من يستخدم تمويلًا أجنبياً لتهديد "الأمن القومي"^(٤٥). وتخلص دراسة تحليلية معاصرة، إلى أن مستقبل المجتمع المدني المصري يمكن أن يفسر بأحد سيناريوين رئيسيين متكاملين مع التصنيف الثلاثي الذي تبنته هذه الدراسة الأول هو استمرار مسار الاحتواء المؤسسي، إذ يتحول المجتمع المدني إلى ذراع تنمية مكمل للدولة مع تراجع دوره الحقوقي والسياسي^(٤٦).

ب- سيناريو الانفتاح المشروط والمحسوب أكد "وحيد عبدالمجيد"، في تعقيبه على هذا الطرح، ما يصفه بـ"النظرة الاحادية" التي تحصر مشكلات التطور الديمقراطي في أداء وممارسات نظام الحكم وحده، معتبراً إياها نظرة تضع الخير في جانب والشر في جانب لا تساعد على الفهم الحقيقي، إذ تتجاوز مشكلة جوهرية أعمق تتمثل في ضعف وهشاشة الجماعة السياسية المصرية بشكل عام في الحكم والمعارضة والمجتمع المدني على حد سواء وهو ضعف تاريخي الجذور يعود لانقطاع التجربة الديمقراطية المبكرة (منتصف القرن التاسع عشر) بفعل الاستعمار قبل اكتمال نضجها. ويحذر عبدالمجيد من مغالطة "الصدامية" في فهم علاقة المجتمع المدني بالدولة، مؤكداً أن العلاقة الصحية هي مزيج من "الصراع والتعاون" لا المواجهة المطلقة، ويصف المجتمع المدني الحديث في مصر (بخلاف التقليدي) بأنه "شديد الهشاشة"، إذ يمثل قشرة صغيرة على سطح المجتمع المصري مرتبطة بتطورات خارجية أكثر من كونها نابعة من تطور داخلي حقيقي، دون أن يعني ذلك اتهامه بالعمالة للخارج^(٤٧). وتوثق قراءة تحليلية لتوجهات الدولة الرسمية تجاه المجتمع المدني مساراً من الانفتاح المحسوب يبدأ من قانون ١٤٩ لسنة "٢٠١٩" ولائحته التنفيذية، مروراً بإعادة تشكيل المجلس القومي لحقوق الإنسان وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وصولاً إلى إعلان الرئاسة عام "٢٠٢٢" عاماً للمجتمع المدني، ضمن خطاب رسمي متنامٍ يدعم "النهج التشاركي" في مبادرات تنمية كبرى كـ "حياة كريمة" و"تنمية القرية المصرية". غير أن الكاتب يحذر من أن الفاعلية لا تُقاس بالنص القانوني وحده، إذ تظل "انتقائية التطبيق" وتعدد التفسيرات وضعف الأطر المؤسسية للمنظمات ذاتها عوائق حقيقية أمام تحول هذا الانفتاح التشريعي إلى نقلة نوعية فعلية، خاصة في ظل استمرار إشكاليتين بنيويتين لم تُحسم "التوظيف السياسي للمنظومة الحقوقية"، و"التوظيف الديني للعمل الأهلي" وعلاقتهما بمفهوم الأمن القومي المصري^(٤٨). يقترح الكاتب "إيمن السيد" مجموعة متطلبات عملية لتعميق هذا المسار، أبرزها إعادة صياغة كافة التشريعات المرتبطة بالمجتمع المدني ضمن منظومة متكاملة لا قوانين متفرقة، وتفعيل دور المجلس القومي لحقوق الإنسان كمظلة داعمة وممولة للمنظمات الحقوقية لا رقيباً عليها فحسب، وربط الاحتياجات التنموية بمنظومة الحقوق لتوسيع المنظور الحقوقي ليشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لا الجانب السياسي وحده، إلى جانب تحفيز "التنمية بالمشاركة" كفلسفة حاکمة تجمع القطاعات الثلاثة (الأهلي والحكومي والخاص) معاً^(٤٩). وهو ما يتقاطع مع سيناريو "الاستيعاب والدمج التام" أعلاه؛ والثاني يتمثل في إمكانية تجديد مشروط، يعتمد على تراكم خبرات الفاعلين المدنيين وضغوط اقتصادية واجتماعية داخلية وتغيرات في البيئة الإقليمية والدولية قد تفرض إعادة فتح المجال العام جزئياً - وهو ما يقارب سيناريو "الانفتاح المشروط والمحسوب". وتؤكد الدراسة أن تحقق هذا السيناريو الأخير يظل مرهوناً بإصلاحات تشريعية حقيقية وضمانات لاستقلال العمل الأهلي، لم تتوفر ملامحها بعد حتى نهاية عام ٢٠٢٥م^(٥٠).

ج- سيناريو المواجهة والجمود الهيكلي

تجلى في المسار الأخير "حركة ٦ أبريل" قبل حظرها تحول لافت؛ فبعد أن أيدت الحركة بحماس حملة "تمرد" ضد مرسى عام "٢٠١٣"، ثم شهدت تشديداً أمنياً متصاعداً (قانون تظاهر جديد في نوفمبر ٢٠١٣، وحكم بالسجن ثلاث سنوات وغرامة ٥٠ ألف جنيه على مؤسسيها أحمد ماهر ومحمد عادل)، صدر قرار نهائي بحظر الحركة كلياً في (٢٨ أبريل ٢٠١٤)، بذريعة "الإضرار بصورة مصر وممارسة التجسس من قوة رئيسة في تعبئة الاحتجاجات ضد مبارك، إلى مساندة الإطاحة بمرسي، وصولاً إلى استهدافها من النظام الذي ساعدت على تمكينه

بنفسها^(٥١)). أثارت إعادة فتح التحقيقات في القضية رقم ١٧٣ لسنة ٢٠١١ "التمويل الأجنبي" لمنظمات المجتمع المدني"، وما تبعها من منع مؤسسي المبادرة المصرية للحقوق الشخصية والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان من التصرف في أموالهما والسفر، جدلاً دولياً واسعاً؛ إذ وجّه وزير الخارجية الأمريكي آنذاك "جون كيري"، في بيان رسمي بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٦، نقداً مباشراً للحكومة المصرية، واصفاً القرار بأنه يأتي ضمن سياق أوسع من ترهيب المعارضة والصحفيين، وحثاً على تخفيف القيود على حرية تكوين الجمعيات، فيما أصدرت ألمانيا وبريطانيا بيانين منفصلين مماثلين. وي طرح التقرير تفسيرين محتملين لتوقيت إعادة فتح الملف إما ردة فعل على قرارات حادة اتخذها البرلمان الأوروبي حيال مصر في الشهر نفسه استناداً لتقارير حقوقية، أو رسالة تهديد وترهيب موجهة للحقوقيين المصريين ممن يقتربون من توثيق انتهاكات النظام تحديداً (وهي مخاوف تتعزز في ظل صياغة فضفاضة لمواد قانون العقوبات المعدلة)، أو حتى انتقام مباشر مرتبط بتقرير صحفي مثير للجدل نشره حسام بهجت عن تدخل الأجهزة السيادية في إدارة الانتخابات البرلمانية^(٥٢). يحذر بعض الباحثين من أن استمرار تقييد المشاركة السياسية للشباب، الشريحة الأكثر قدرة على تشكيل المستقبل السياسي في مصر، يحمل مخاطر مزدوجة تتجاوز حدود الإقصاء السياسي المجرد؛ إذ يرى الباحث أن غياب تمكين حقيقي للشباب سياسياً قد يفتح المجال أمام استغلالهم من قبل التيارات المتطرفة دينياً، بما يجعل التمكين السياسي الفعلي "خط الدفاع الأول ضد الإرهاب ومكافحة صورته المختلفة في مصر". ويشير الباحث إلى مبادرات دستورية ومؤسسية جزئية في هذا الاتجاه (كتخصيص مقاعد للشباب في البرلمان والمجالس المحلية، وبرامج إعداد الشباب كمعاونين للوزراء)، لكنه يحذر من أن استمرار الأوضاع السياسية والأمنية المقيدة، إلى جانب تعثر الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، قد يفضي في غياب معالجة جذرية إلى "إعادة إنتاج الثورة من جديد" أو استغلال الشباب من جانب الجماعات المتطرفة أو الإرهابية^(٥٣). في المقابل، يطرح السيناريو الذي اعتبره الكاتب "عادل العمري" أكثر ترجيحاً احتمال انضمام فئات اجتماعية أشد فقراً وتهميشاً إلى الحراك، بمطالب اجتماعية-اقتصادية بحتة لا صلة مباشرة لها بالشعارات الديمقراطية النخبوية أو الدينية على حد سواء، وهو مسار يصعب التنبؤ بنتائجه، إذ قد يقود إما لفوضى شاملة يستغلها فاعلون شعبيون، أو لتحول بنوي جذري في النظام الاقتصادي نفسه لصالح فئات أوسع من المنتجين الصغار على حساب كبار رجال الأعمال المرتبطين بالنظام القديم^(٥٤). يستند تحليل معاصر لمستقبل النظام السياسي المصري إلى دراسة أكاديمية ألمانية مبكرة نشرت قبل احتجاجات سبتمبر ٢٠١٩، طرحت ثلاثة سيناريوهات محتملة دكتاتورية تنموية ناجحة على غرار كوريا الجنوبية، أو ركود سياسي واقتصادي ممتد أطلقاً عليه "سيناريو مبارك"، أو انهيار وشيك. وقد استبعدت الدراسة الأصلية السيناريو الأول لافتقار النظام للإرادة الإصلاحية اللازمة لتحقيقه، بينما رجحت أن يعتمد "سيناريو مبارك" على عاملين استمرار الدعم الخارجي غير المسبوق وهو متوفر لكن غير مضمون الاستمرار، وقدرة النظام على إدارة نخبته بفعالية، وهو ما تفقده القيادة الحالية في ظل غياب تنظيم سياسي مساند حقيقي على غرار الحزب الوطني سابقاً، ويضيف تحليل لاحق ٢٠٢٢ "أن استمرار إلغاء المجال السياسي وإضعاف البرلمان والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني أدى لغياب أي مساحة للتفاوض السلمي على توزيع الموارد بين الفئات الاجتماعية المختلفة، في وقت باتت فيه "الدكتاتوريات الشخصية"، وفق دراسة أكاديمية أخرى حديثة، أكثر عرضة للانقضاء الجماهيرية من أسفل تحديداً مقارنة بخطر الانشقاقات النخبوية من الداخل^(٥٥).

الفرع الثاني: متطلبات وآليات تفعيل الدور الديمقراطي للمجتمع المدني

انطلاقاً من هذا التصور، يمكن تناول متطلبات تفعيل الدور الديمقراطي للمجتمع المدني عبر على النحو التالي:

أ-المتطلبات السياسية والتشريعية على مستوى بيئة الدولة

يقدم إطار تحليلي دولي (يستند لبيانات مشروع Varieties of Democracy عبر دول مجموعة العشرين) نموذجاً ثلاثياً لتفسير طبيعة العلاقة بين الحكومات والمجتمع المدني "علاقة تكاملية" حين تعمل منظمات المجتمع المدني كوكيل لتنفيذ وإيصال السياسات العامة نيابة عن الدولة، و"علاقة إحلالية" حين تعوض هذه المنظمات قصور الدولة في توفير سلع عامة لفئات ذات احتياجات متباينة، و"علاقة تخاصمية" حين تصطف المنظمات، خاصة ذات الطابع الحقوقي والدفاعي عن الأقليات، في مواجهة الحكومة نفسها. ويلاحظ الإطار أن الأنظمة الأكثر تحكماً وتقييداً غالباً ما تحفز بدافع "العلاقة التخاصمية" هذه تحديداً، وأن هذه الديناميكية تفسر جزئياً الموجة العالمية الراهنة من "تضييق المساحة المدنية"، خاصة عبر تشريعات مكافحة الإرهاب وغسل الأموال التي تحد بشكل غير مباشر من قدرة المنظمات الحقوقية على الوصول للخدمات المصرفية والتمويل الدولي. ويحدد الإطار أربعة أنوار وظيفية متميزة لمنظمات المجتمع المدني (مقدم خدمة، طليعة ابتكارية، حارس للقيم، مناصر ومدافع)، مرجحاً أن الدورين الأخيرين تحديداً (حراسة القيم والمناصرة) هما الأكثر عرضة للتقييد التنظيمي وتضييق المساحة المتاحة، بخلاف دوري تقديم الخدمة والابتكار اللذين يحظيان عادة بمساحة أوسع للعمل^(٥٦). يميز أحد الأطر التحليلية المقارنة بين عنصرين متكاملين

يشكلان الحراك الشعبي الداعم للانتقال الديمقراطي "الحركات الاجتماعية الجديدة" التي تنشأ كأشكال من المساعدة الذاتية أثناء الحكم التسلسلي نفسه (كمشاريع الإسكان والرعاية الصحية المجتمعية والتعاونيات)، و"المجتمع المدني" الذي يعاد إحياءه خلال المرحلة الانتقالية تحديداً (النقابات والجمعيات المهنية والمؤسسات الجامعية التي كانت مجموعة سابقاً). ويخلص هذا التحليل إلى أن تعدد هذه المؤسسات يشكل "المهد للديمقراطية"، إذ ينشئ مراكز نفوذ مستقلة عن الدولة، ويتيح تدريباً داخلياً على آليات اتخاذ القرار الديمقراطي. غير أن الانتقال الديمقراطي نفسه يخلق تحدياً جديداً لهذا الحراك الشعبي؛ فبعد زوال العدو المشترك (الحكم التسلسلي)، يتحول التحدي من التعاون على هدف موحد إلى ضرورة مؤسسة التنافس الديمقراطي بين مصالح متنوعة، وهو ما يتطلب من القوى الفاعلة قدرة على التمييز بين المشاريع السياسية المتنافسة بدل السعي لضمها جميعاً في ائتلاف واحد كبير، والاستعداد لمعالجة الإصلاحات تدريجياً بدل تأجيلها إلى أجل غير مسمى^(٥٧).

تبرز، ضمن إطاره الاستراتيجي الشامل لتحقيق الحوكمة الرشيدة في مصر بعد ثورتي يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣، ركيزتين أساسيتين متكاملتين تحديداً "الشراكة" و"اللامركزية"؛ إذ يرى أن الشراكة الحقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية مع اعتبار المواطن هو المكون الأساسي المشترك بينها جميعاً تتناقض جوهرياً مع الفردية والمركزية في صنع القرار العام، اللتين يعدهما "أفضل صديق للاستبداد" لأنهما تخدمان مصلحة فئة أو حزب بعينه. ويقترح آليات عملية محددة لتفعيل هذه الشراكة، أبرزها جلسات الاستماع العامة (خاصة على مستوى المجتمعات المحلية)، وتوظيف وسائل الإعلام المختلفة لطرح السياسات العامة للنقاش وتعديلها وفق تطلعات المواطنين، إلى جانب دور محوري لمنظمات المجتمع المدني في تنظيم ورش العمل والمنتديات والمؤتمرات التي تدعم حق المواطنين في المشاركة الفعلية وتعزيزه^(٥٨). من بين الركائز طويلة المدى لتحقيق الحوكمة الرشيدة في مصر، تبرز ركيزة "الوعي المجتمعي والثقافي والتدريب" باعتبارها مسؤولية جماعية لا تقتصر على الحكومة وحدها؛ إذ تتطلب برامج تدريبية متعددة لتوعية الجمهور بعناصر الحوكمة السيئة (كالفساد وآثاره المدمرة) وتعريف الأفراد والمؤسسات بالإجراءات المناسبة لمكافحتها، على أن يتكامل في هذا الجهد أصحاب مصلحة متعددون في المجتمع الأسرة، والمؤسسات الإعلامية، والأجهزة الحكومية المختلفة، والمؤسسات الدينية والتعليمية، ومنظمات المجتمع المدني، بما ينتج في النهاية "المواطنة الفعالة" الضرورية لتحقيق الحوكمة الرشيدة. وتقترن هذه الركيزة بضرورة "الإصلاح الهيكلي" الموازي، القائم على فصل حقيقي ومتوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وفصل ملكية المؤسسات الإعلامية الحكومية عن إدارتها لنقادي أي ضغوط سياسية محتملة عليها^(٥٩). تشير الخلاصة التحليلية لتجربة الانتقال المصري إلى ثلاثة متطلبات مؤسسية أساسية كان غيابها سبباً مباشراً في تعثر العملية الانتخابية وتحولها لأداة صراع بدل أداة استقرار، وهو ما يستوجب تلافيه مستقبلاً أولها التوافق على وثيقة دستورية جامعة تسبق أي استحقاق انتخابي، لا أن تجرى الانتخابات قبل حسم القواعد الدستورية الناطقة للعلاقة بين النخب وفئات المجتمع كافة؛ وثانيها ضمان استقلالية فعلية للسلطة القضائية عن أي تسييس أو تبعية للسلطة التنفيذية، بما يكفل تطبيقاً محايداً للقوانين بعيداً عن الانحياز؛ وثالثها تبني نظام سياسي متوازن للسلطات يتقادم تركيز صلاحيات واسعة في يد فرد واحد، وهو التركيز الذي أثار في التجربة المصرية مخاوف من تكرار نمط استبدادي جديد وإن جاء بآليات ديمقراطية شكلية^(٦٠). يكشف الدرس المقارن بين تجربتي مصر وتونس الانتقالييتين مطلبين أساسيين إضافيين لنجاح أي مسار ديمقراطي مستقبلي؛ أولهما ضرورة الالتزام بتسلسل منطقي يقدم صياغة الدستور والتوافق عليه على إجراء الاستحقاقات الانتخابية، لا العكس كما حدث في التجربة المصرية (حيث أجريت الانتخابات البرلمانية والرئاسية قبل إقرار دستور يحدد صلاحيات الحكم أصلاً)، بخلاف "التجربة التونسية" التي التزمت بهذا التسلسل السليم؛ وثانيهما إخضاع المؤسسة العسكرية لرقابة مدنية فعلية وحقيقية، خاصة في الشؤون المالية والميزانية، بما يحول دون تكرار نمط يمنح الجيش نفوذاً اقتصادياً وسياسياً موازياً يصعب معه إرساء حكم مدني كامل الصلاحيات^(٦١). تخلص خاتمة الدراسة إلى أن استراتيجية مصر لتجاوز الحوكمة السيئة يجب أن تعتمد على تطبيق واسع لمؤشرات الحوكمة الرشيدة عبر ركائز إصلاحية قصيرة وطويلة المدى معاً؛ فعلى المدى القصير، يمكن للحكومة تعزيز المشاركة والشفافية والمساءلة دون حاجة لإصدار قوانين جديدة أو تغييرات هيكلية موسعة، بل تحتاج فقط قرارات وزارية نافذة. أما على المدى الطويل والمتوسط، فتتطلب تبني أبعاد إصلاحية متعددة مع الإصلاح الإداري والمالي والمؤسسي، وإصلاح التدريب والثقافة المجتمعية، وإعادة الهيكلة، وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الفساد. وتؤكد الخاتمة أن الالتزام السياسي بالإصلاح شرط لا غنى عنه، إذ لا يمكن لأي جهود إصلاحية أن تنجح دون دعم القيادة السياسية ووعي شعبي بأهمية الإصلاح، مع ضرورة توفير الحكومة للموارد المالية والتقنية اللازمة، سواء عبر التمويل المحلي أو برامج المنح والمساعدات الدولية^(٦٢). شهدت مصر تحولاً ملحوظاً في تعامل الدولة مع المجتمع المدني عامي (٢٠٢٢-٢٠٢٣)، تجلّى في سلسلة مبادرات متتابعة إعلان "٢٠٢٢" عاماً للمجتمع المدني، وتوصيات منتدى شباب العالم بتعزيز الحوار بين الطرفين، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وإعادة تشكيل المجلس القومي لحقوق

الإنسان، إلى جانب توفير بيئة قانونية عبر قانون ١٤٩ لسنة ٢٠١٩^{٢٠} ولائحته التنفيذية. وبمقارنة مرحلتي ما قبل وبعد يونيو ٢٠١٣^{٢١}، اتسمت المرحلة السابقة بسعي الدولة لتقييد عمل هذه المنظمات (قيود التمويل الخارجي، حق الحل الحكومي)، وسط اعتبارها تهديدا لاستقرارها، خاصة مع لجوء بعض المنظمات الحقوقية للتحايل على القانون عبر أشكال تنظيمية غير مرخصة؛ بينما يظل "التمويل المستدام" تحديا رئيسا مستمرا حتى في المرحلة اللاحقة الأكثر انفتاحا^(٢٢).

ب- المتطلبات الواجب توافرها على مستوى المنظمات نفسها

توثق دراسات ميدانية مبكرة أجريت في أحد عشر دولة عربية (أواخر التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة) ملامح أساسية لضعف الإدارة الرشيدة داخل المنظمات الأهلية العربية، أبرزها استمرار رئيس مجلس الإدارة في موقعه لفترات طويلة قد تصل لعشر سنوات فأكثر، وغلبة الذكور على الإناث في المواقع القيادية، وافتقاد العمل الجماعي المؤسسي لصالح الجهود الشخصية في حل الخلافات بدل الاحتكام للقانون، وضعف المشاركة المجتمعية والتطوع، ومحدودية دور الجمعيات العمومية الفعلي في صنع القرار وهي سمات تعكس مجتمعة "هشاشة" الأبنية المؤسسية وحاجتها الملحة لبرامج بناء قدرات. ورغم أن مفاهيم تنمية حديثة (كالشفافية والمساءلة والشراكة والتشبيك) قد اخترقت لاحقا "قاموس" هذه المنظمات، فإن مقارنة هذه النتائج المبكرة بمثيلاتها بعد خمسة عشر عاما تطرح تساؤلاً جوهرياً حول مدى التغير الفعلي الحادث، لا مجرد التغير اللفظي في المصطلحات المتداولة^(٢٤) طرحت شهادة مباشرة من مديرية إحدى أبرز مؤسسات المجتمع المدني المصري، في ندوة عُقدت بعد الثورة مباشرة (مارس ٢٠١١)، مجموعة متطلبات عملية محددة من ثلاثة أطراف مختلفة فمن جانب الحكومة، طالبت بتحويل دور وزارة الشؤون الاجتماعية من "رقابة تحكمية" على كل خطوة إلى "رقابة شفافة" فحسب، محذرة من أن الوزارة كثيرا ما تفرض قيودا أشد صرامة مما ينص عليه القانون نفسه عند التطبيق الفعلي، ومطالبة بأن ينظر للمجتمع المدني كـ "شريك" لا "منافس" أو مصدر إحراج للحكومة، مستندة نمطا متكررا في عهد "مبارك" حيث كانت الحكومة "تبتلع" أي منظمة أهلية ناجحة توسع نطاق تأثيرها. ومن جانب الجهات المانحة، دعت لدعم نهج "تصاعدي من القاعدة" يعتمد على برامج مصممة محليا بدل الحلول المفروضة من "غرف مغلقة خارجية"، ودعم بناء مؤسسات مستدامة لا برامج مؤقتة تنتهي بانتهاء التمويل الخماسي تاركة اختلالاً أسوأ من السابق، مع تحسين فعالية توزيع منح التمويل (إذ لا يصل للمستفيدين الفعليين، عبر طبقات الوسطاء الدولية، سوى ١٠-٣٠٪ فقط من قيمة المنحة الأصلية). كما دعت لتغيير "الثقافة الأبوية" التقليدية التي هيمنت على المجتمع المدني المصري لعقود لصالح فسخ مجال أوسع لقيادات شبابية^(٢٥). يقترح عز الدين أحد التحليلات الاستراتيجية بديلة لكسر "الفخ السلطوي" المتكرر عبر إعادة تركيز المشاركة المدنية على ثلاثة محاور مترامنة، بدل الاكتفاء بمقاربتنا "العمل ضمن قيود النظام" أو "محاولة الإطاحة به" اللتين أثبتتا فشلها عبر ستة عقود. يتمثل المحور الأول في إعادة تشكيل مؤسسات الدولة تدريجيا على أساس الجدارة، دون المطالبة باستقلاليتها الكاملة عن السيطرة السياسية مباشرة، مستندا لمقارنة تاريخية بين بريطانيا "القرن التاسع عشر" (إذ دفعت قوى اجتماعية صاعدة بمصلحتها الذاتية نحو توحيد معايير الالتحاق بالمؤسسات) وكوريا الجنوبية (إذ حمى الحاكم المستبد نفسه مؤسسات اقتصادية بعينها من شبكات المحسوبية، فأنتج جزرا من الفعالية امتد أثرها تدريجيا). ويتمثل المحور الثاني في تحرير قوى الإنتاج -الفلاحين والعمال ورأس المال- من التبعية المباشرة لأوامر الدولة، دون خلط ذلك بالخصخصة أو السياسات الليبرالية الجديدة، بل عبر إعادة هيكلة العلاقة لتصبح الدولة "شريكا يتفاوض" مع هذه القوى لا مسيطرا مباشرا عليها. أما المحور الثالث فيتمثل في "بناء السلطة الاجتماعية" عبر تنظيمات محلية "غير سياسية عمدا" كالجمعيات النسائية ونوادي الشطرنج وتعاونيات المساعدة المالية المتبادلة -تتجنب أي محتوى سياسي صريح لتفادي القمع، وتراكم تدريجيا قدرات التنظيم والتفاوض الجماعي، مستفيدة من درس تجربة الشبكات الإسلامية التي نجحت في بناء روابط محلية -إقليمية- وطنية لكن ظل ارتباطها الحصري بجماعة سياسية محددة عائقا أمام تحولها لسلطة اجتماعية أوسع. ويقر هذا الطرح بأن نتائجه لن تكون فورية، بل أساسا تراكميا لتغيير مستقبلي بعيد المدى^(٢٦).

طرحت شهادة نائب رئيس المؤسسة الدولية للشباب، في نفس الندوة، أربعة متطلبات رئيسة لدعم المجتمع المدني المصري في المرحلة الانتقالية المبكرة مارس ٢٠١١^{٢٧} أولها تبني مقاربات "توافقية" قائمة على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مستندة لنماذج مجربة عالميا يمكن تكيفها للسياق المصري لخلق حوار منهجي حول الفجوات القائمة وسبل سدها جماعيا؛ وثانيها بناء القدرات المؤسسية الأساسية للمنظمات الأهلية نفسها (كالموازنة المالية، الإدارة، الموارد البشرية، الاستراتيجية التشغيلية)، إذ يرى المتحدث أن نظام "مبارك" السابق قوض بشكل ممنهج وشامل قطاع المنظمات غير الحكومية كجزء من آليات فرض الولاء للنظام القديم، تاركا هذه المنظمات بحاجة ماسة للدعم المؤسسي الأساسي الذي تتمتع به المجتمعات المدنية الأكثر ثراءً؛ وثالثها التركيز على مجالات فنية وبرامجية محددة (خاصة التوظيف وريادة الأعمال)، عبر تقييمات

دقيقة لسوق العمل وتصميم مناهج تدريبية تناسب احتياجات قطاع الأعمال؛ ورايها استثمار الطاقة المجتمعية العفوية التي ظهرت في غياب السلطة الرسمية (كمبادرات تنظيف الشوارع التطوعية التي شهدتها بنفسه في القاهرة) كأساس لبناء مهارات وفرص تنمية أوسع^(٦٧). توصي دراسة مقارنة بين مصر والسودان بضرورة تعديل التشريعات المنظمة لعمل المجتمع المدني بما يضمن له استقلالية حقيقية في ممارسة نشاطه، مع توفير مناخ ملائم يمكن هذه المنظمات من ممارسة دورها الفعال عبر ترسيخ قيم ثقافية داعمة للتحويل الديمقراطي (كالتسامح والحوار وقبول الاختلاف) في سلوك المواطنين أنفسهم؛ كما تشدد على ضرورة إخراج هذه المنظمات من تحت "وصاية الدولة" وتعميق طابعها المؤسسي الداخلي، عبر إلزامها بأنظمة أساسية واضحة تحدد شروط العضوية وتوزيع المهام وآليات اتخاذ القرار ونتائج الامتثال عن تطبيقها^(٦٨). وتوصي الدراسة نفسها بضرورة الاهتمام بالتشريعات الخاصة بالتمويل الخارجي عبر آليتين متكاملتين مراقبة الدولة لتدفق هذا التمويل وتوجيهه لخدمة المصلحة العامة من جهة، وقيام المنظمات المدنية نفسها بتحسين صورتها الذهنية وتصحيح ما لحق بها من إشكاليات مرتبطة بالتمويل الأجنبي عبر تنظيم لقاءات عامة توضح أهدافها الفعلية وحقيقة مصادر تمويلها من جهة أخرى؛ على أن يقترن ذلك باهتمام موازٍ من الدولة بتوظيف مصادر التمويل الداخلي كبديل تعويضي عن التمويل الأجنبي، ضمن أولويات واضحة ومحددة سلفاً لهذه القضية^(٦٩). واستخلاصاً لما سبق أن اصلاح احادي الجانب، لا يمكن ان يتحقق في تفعيل الدور الديمقراطي لمنظمات المجتمع المدني في مصر، بل يستلزم تحركاً متزامناً على مستويين متلازمين لا يمكن فصلهما عن الآخر فمن جهة، لا قيمة لإصلاحات تنظيمية داخلية مهما بلغت جودتها ما لم تقترن ببيئة تشريعية ومؤسسية داعمة تكفل للدولة نفسها الاستقرار والشرعية اللازمين لاحتضان مشاركة مدنية حقيقية؛ ومن جهة أخرى، يظل أي انفتاح تشريعي من جانب الدولة قاصراً عن تحقيق أثره المرجو ما لم تقترن به منظمات قادرة فعلياً على استثمار هذا الانفتاح، عبر حوكمة داخلية رشيدة وتنويع مصادر تمويل واستقلالية مؤسسية حقيقية. وبين هذين المستويين، يبقى العامل الحاسم في نجاح أي مسار إصلاحية هو توافر إرادة سياسية صادقة تقترن بوعي مجتمعي متراكم بأهمية هذه المشاركة، بحيث تتحول جهود الإصلاح من مبادرات متفرقة ومؤقتة إلى تحول بنيوي مستدام يعيد تعريف العلاقة بين الدولة ومجتمعها المدني على أسس تشاركية لا تسلطية.

الخاتمة

يتوج هذا البحث مساره التحليلي بخلاصة من النتائج الجوهرية التي تقدم إجابات وافية عن تساؤلاته الرئيسة المتعلقة بطبيعة دور منظمات المجتمع المدني المصري في دعم التحويل الديمقراطي وأسباب محدودية أثرها التراكمي على الرغم من تنامي حضورها الوظيفي. فقد تبين أن مفهوم المجتمع المدني ليس مجرد قالب محايد أو مكتمل الدلالة، بل هو مصطلح مركب تتجاذبه مدارس ومقاربات نظرية متعددة، تقدم كل منها افتراضاتها الخاصة بشأن طبيعة الرابط بين الدولة والمجتمع وحدود استقلالية الفاعل المدني، وهو ما يفرض عند إسقاط تلك الأطر ذات المنشأ الغربي على الحالة المصرية ضرورة الحذر المنهجي ومراعاة الخصوصيات التاريخية والبنوية للمجتمع المدروس. كما أثبت التحليل التطبيقي قدرة منظمات المجتمع المدني على النهوض بأدوار وظيفية مشهودة، غير أن هذا الحضور الوظيفي المتنوع لم يفلح في التحويل إلى أثر تراكمي فاعل يرسخ الديمقراطية، نظراً لتداخل أزمنة بنوية داخلية يتصدها إشكال التمويل والاعتماد الخارجي والانقسامات الأيديولوجية وغياب الممارسات الديمقراطية الداخلية. ويخلص البحث إلى أن استعادة الدور الديمقراطي المرجو لمنظمات المجتمع المدني المصري لا يمكن أن يُؤتى ثماره عبر معالجات أحادية الجانب، بل يتطلب مساراً تشاركياً متزامناً على مستويين متلازمين.

المقترحات:

- ١- إصلاح البيئة التشريعية والمؤسسية للدولة، وبخاصة فيما يتصل بتنظيم التمويل الأجنبي عبر مراقبة تدفقه وتوجيهه لخدمة المصلحة العامة، وتوفير بدائل تمويلية محلية واضحة الأولويات.
- ٢- إحداث إصلاح ذاتي ومؤسسي داخل منظمات المجتمع المدني نفسها، عبر إلزامها بأنظمة داخلية واضحة تحدد شروط العضوية وتوزيع المهام وآليات اتخاذ القرار.
- ٣- تعزيز الشفافية في مصادر التمويل أمام الرأي العام، وتنويع مصادره للحد من الاعتمادية على التمويل الأجنبي.
- ٤- بناء تحالفات مدنية متماسكة تتجاوز الاستقطاب الأيديولوجي، عبر قواعد عمل مشتركة تحفظ التنوع وتحد من تسييس النشاط الأهلي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

١- الكتب

١. أسماء حجازي، دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر (٢٠١١-٢٠١٦)، برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٧.
- Hijazi, Asmaa. The Role of Civil Society Organizations in Democratic Transition in Egypt (2011-2016). Berlin: Arab Democratic Center, 2017.
٢. منيرة أحمد فخرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، تقديم سعد الدين إبراهيم، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية ودار الأمين للنشر والتوزيع.
- Fakhro, Munira Ahmed. Civil Society and Democratic Transition in Bahrain. Foreword by Saad Eddin Ibrahim. Cairo: Ibn Khaldun Center for Human Studies & Dar Al-Amin, n.d.
٣. أسامة عيسى أحمد تليلان، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن، عمان: وزارة الثقافة، ٢٠٢٢.
- Tililan, Osama Issa Ahmed. Civil Society and Democratic Transition in Jordan. Amman: Ministry of Culture, 2022.
٤. أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر ٢٠٠٨.
- Al-Subaihi, Ahmed Shukri. The Future of Civil Society in the Arab World. 1st ed. Beirut: Centre for Arab Unity Studies, October 2008.
٥. نجاد البرعي، منظمات حقوق الإنسان المصرية: التحديات الراهنة وطرق البحث عن الحلول.
- Al-Borai, Negad. Egyptian Human Rights Organizations: Current Challenges and Ways to Seek Solutions.
٦. شادي حميد، المجتمع المدني في العالم العربي ومعضلة التمويل، مؤسسة بروكنجز، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٠.
- Hamid, Shadi. Civil Society in the Arab World and the Funding Dilemma. Brookings Institution, October 20, 2010.
٧. أمانى قنديل، التحولات في البنية والوظيفة: المجتمع المدني بعد الثورات في مصر (الجزء الأول والثاني).
- Kandil, Amani. Transformations in Structure and Function: Civil Society after the Revolutions in Egypt (Parts I & II).
٨. أمانى قنديل، الجمعيات الأهلية في مصر وسنوات المخاطر (٢٠١١-٢٠١٧).
- Kandil, Amani. Civil Associations in Egypt and the Years of Risk (2011-2017).
٩. أمانى قنديل، التحولات التي شهدتها خريطة المنظمات الأهلية العربية.
- Kandil, Amani. The Transformations Witnessed in the Map of Arab Civil Associations.
١٠. دينا عبد الحافظ، أثر التغييرات في القوانين على الإدارة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني في مصر، منتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠١٩.
- Abdel-Hafez, Dina. The Impact of Legal Changes on the Internal Governance of Civil Society Institutions in Egypt. Arab Forum for Alternatives, 2019.
١١. مها الأسود، لماذا نرفض قانون الجمعيات الجديد؟ قانونية تقييد الحق في التنظيم، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، نوفمبر ٢٠١٦.
- Al-Aswad, Maha. Why We Reject the New Associations Law? The Legality of Restricting the Right to Organize. Association for Freedom of Thought and Expression, November 2016.
١٢. محمد سيد عبدالحميد خليل، فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في مصر (٢٠١١-٢٠١٦)، المركز الديمقراطي العربي، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٧.
- Khalil, Mohamed Sayed Abdelhamid. The Effectiveness of Civil Society Institutions in Egypt (2011-2016). Arab Democratic Center, December 30, 2017.

١٣. محمد عبده، حالة المجتمع المدني في مصر خلال عام ٢٠٢٥م، قراءة تحليلية في المشهد التنظيمي والحقوقى والسياسي وتفاعلاته مع الدولة والمجتمع، تقرير الحالة المصرية، العدد الأول، منتدى الدراسات المستقبلية، إسطنبول، ٢٠٢٥.
- Abdo, Mohamed. The State of Civil Society in Egypt during 2025: An Analytical Reading of the Organizational, Rights-Based and Political Scene and Its Interactions with State and Society. Egypt State Report No. 1. Istanbul: Forum for Future Studies, 2025.
١٤. عزمي بشارة، ثورة مصر (٢): من الثورة إلى الانقلاب، ج٢، ط١، بيروت/الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٩.
- Bishara, Azmi. Egypt's Revolution (2): From Revolution to Coup. Vol. 2, 1st ed. Beirut/Doha: Arab Center for Research and Policy Studies, 2019.
١٥. جون إسبوزيتو، تامارا سون، جون فول، الإسلام والديمقراطية بعد الربيع العربي، ترجمة أسامة عباس، مراجعة طارق عثمان، مركز نهوض للدراسات والنشر.
- Esposito, John; Sonn, Tamara; Voll, John. Islam and Democracy after the Arab Spring. Trans. Osama Abbas, rev. Tarek Osman. Nahda Center for Studies and Publishing.
١٦. حازم أحمد حسني، تحليل الخطاب السياسي لجماعة الإخوان المسلمين بعد الثورة، وتعقيب إبراهيم الهضيبي، في: عمرو عبد الرحمن (تحرير)، تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، سلسلة قضايا حركية (٢٧)، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
- Hassany, Hazem Ahmed. "Analysis of the Muslim Brotherhood's Political Discourse after the Revolution," with a response by Ibrahim El-Houdaiby, in Amr Abdel Rahman (ed.), Challenges of Democratic Transition in Egypt during the Transitional Period, Movement Issues Series (27). Cairo: Cairo Institute for Human Rights Studies.
١٧. وحدة تحليل السياسات، مستقبل النظام السياسي المصري: التحديات والمسارات، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١١ أبريل ٢٠١٦.
- Policy Analysis Unit. The Future of the Egyptian Political System: Challenges and Trajectories. Egyptian Institute for Political and Strategic Studies, April 11, 2016.
١٨. برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، ط٤، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر ٢٠١٥.
- Ghalioun, Burhan. The Arab Predicament: The State against the Nation. 4th ed. Beirut: Centre for Arab Unity Studies, September 2015.
١٩. أيمن عبدالوهاب، الجمعيات الأهلية وتعزيز المواطنة: القيود والفرص، في: المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير، أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، تحرير علا أبو زيد وهبة رؤوف عزت، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥ (ويتضمن تعقيب وحيد عبدالمجيد).
- Abdel-Wahab, Ayman. "Civil Associations and the Promotion of Citizenship: Constraints and Opportunities," in Egyptian Citizenship and the Future of Democracy: New Visions for a Changing World, Proceedings of the 17th Annual Conference for Political Research, ed. Ola Abou Zeid and Heba Raouf Ezzat. Cairo: Center for Political Research and Studies, Cairo University, 2005 (includes a commentary by Waheed Abdel-Meguid).
٢٠. أيمن السيد عبدالوهاب، المجتمع المدني والحوار الوطني: أولوية الرؤية، أوراق سياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مايو ٢٠٢٢.

Abdel-Wahab, Ayman El-Sayed. Civil Society and the National Dialogue: A Priority of Vision. Policy Papers, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, May 2022.

٢١. ريكاردو لاريمونت وآخرون، ما بعد الثورة: تحديات وآفاق الانتقال الديمقراطي، في: الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح، تحرير يوسف محمد الصواني وريكاردو رينيه لاريمونت.

Larémont, Ricardo, et al. "After the Revolution: Challenges and Prospects of Democratic Transition," in The Arab Spring: Uprising and Reform, ed. Yusuf Muhammad Al-Sawani and Ricardo René Larémont.

٢٢. عز الدين شكري فشير، اتجاهات جديدة للمشاركة المدنية في مصر: تحويل العلاقات بين الدولة والمجتمع، مبادرة الإصلاح العربي، ديسمبر ٢٠٢٤.

Fahmy Fishere, Ezzedine Choukri. New Trends in Civic Participation in Egypt: Transforming State-Society Relations. Arab Reform Initiative, December 2024.

٢٣. غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيوررات والمأمول في عالم متغير، ترجمة عفاف البطاينة، مراجعة عبدالرحمن عبدالقادر شاهين، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، أبريل ٢٠١٥.

Sørensen, Georg. Democracy and Democratization: Processes and Prospects in a Changing World. Trans. Afaf Al-Bataineh, rev. Abdelrahman Abdelkader Shahin. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies, 1st ed., April 2015.

٢- البحوث

١. علاق جميلة، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد ٤، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ١٤٧.
Allaq, Jamila. "The Emergence and Evolution of the Concept of Civil Society in Political Thought." Al-Naqid Journal for Political Studies 4, no. 2 (2020): 147.

٢. شرقي يونس، إشكالية المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر - عزمي بشارة نموذجاً، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد ١١، العدد ٢، ٢٠٢١، ص ٨٥٧.

Charqi, Younes. "The Problematic of Civil Society in Contemporary Arab Thought — Azmi Bishara as a Model." Journal of Social and Human Sciences 11, no. 2 (2021): 857.

٣. محمد أحمد علي مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية: دراسة تحليلية نقدية، الرياض: مركز البحوث والدراسات - مجلة البيان، ١٤٣٥هـ.

Mufti, Mohammed Ahmed Ali. "The Concept of Civil Society and the Civil State: A Critical Analytical Study." Riyadh: Center for Research and Studies — Al-Bayan Journal, 1435 AH.

٤. سيد عمر الشيخ سيد المين، المنظمات غير الحكومية والسيادة القومية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد ١٤، العدد ١، ٢٠٢١، ص ٢٣٧.

El-Amin, Sayed Omar El-Sheikh Sayed. "Non-Governmental Organizations and National Sovereignty." Journal of Law and Human Sciences 14, no. 1 (2021): 237.

٥. بسام أحمد، نشاط المنظمات الدولية في مجال رعاية حقوق الإنسان ومصاعب عملها، مجلة جامعة تشرين، المجلد ٤٧، العدد ١، ٢٠٢٥، ص ٢٤٥.

Ahmed, Bassam. "The Activity of International Organizations in Human Rights Protection and the Difficulties of Their Work." Tishreen University Journal 47, no. 1 (2025): 245.

٦. بلال بوجمعة، شرقي جعفر، دور القطاع الثالث في تجسيد الأنشطة التنموية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠١٨، ص ٤١٢.

- Boudjemaa, Bilal; Charqi, Jaafar. "The Role of the Third Sector in Embodying Development Activities." *Al-Ijtihad Journal for Legal and Economic Studies* 7, no. 2 (2018): 412.
٧. قياتي عاشور، المجتمع المدني والمجال العام: حدود التقارب والتماهي، آفاق اجتماعية، العدد ٣، ٢٠٢٢.
- Achour, Qiyati. "Civil Society and the Public Sphere: The Limits of Convergence and Overlap." *Afaq Ijtimaiya*, no. 3 (2022).
٨. جميلة دليمي، مالية منظمات المجتمع المدني (سؤال النجاعة والفعالية)، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد ٣، العدد ٢٣، ٢٠٢١، ص ٤٣.
- Dulaimi, Jamila. "The Finances of Civil Society Organizations (The Question of Efficiency and Effectiveness)." *International Journal for Research and Studies Publishing* 3, no. 23 (2021): 43.
٩. عثمان علام، مسعود كسرى، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية وإشكالية تمويلها، مجلة معارف، السنة الثامنة، العدد ١٤، ٢٠١٣، ص ١٩٢-١٩٥.
- Allam, Othman; Kasra, Massoud. "The Role of NGOs in Development and the Problem of Their Funding." *Maarif Journal*, Year 8, no. 14 (2013): 192-195.
١٠. وليد عبدالحى، الآفاق المستقبلية للتحويلات البنوية في النظم السياسية، ورقة علمية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، مايو ٢٠٢٢.
- Abdel-Hay, Walid. "Future Prospects for Structural Transformations in Political Systems." *Scientific Paper*, Al-Zaytouna Centre for Studies and Consultations, Beirut, May 2022.
١١. وحيد عافية، جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني: استعراض واقع واستشراف مستقبل، مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية، المجلد ٢٧، العدد ١، يونيو ٢٠٢٢، ص ١٧.
- Afia, Waheed. "The Dialectic of State-Civil Society Relations: A Review of the Present and a Foresight of the Future." *Journal of Human and Literary Studies* 27, no. 1 (June 2022): 17.
١٢. أيمن السيد عبدالوهاب، المجتمع المدني والحوار الوطني: أولوية الرؤية، أوراق سياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مايو ٢٠٢٢.
- Abdel-Wahab, Ayman El-Sayed. "Civil Society and the National Dialogue: A Priority of Vision." *Policy Papers*, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, May 2022.
١٣. أحمد الغنيمي، مصر وحوارها السياسي ومستقبل نظام السيسي، الجزيرة نت، ٢٢ مايو.
- Al-Ghonemy, Ahmed. "Egypt, Its Political Dialogue, and the Future of the Sisi Regime." *Al Jazeera Net*, May 22.
١٤. سهى محمد مصطفى سليم، انعكاس دور الدولة على تطور منظمات المجتمع المدني في مصر (٢٠١٣-٢٠٢٣)، المجلد ١٦، العدد ١، يناير ٢٠٢٥، ص ٣٥٦٦-٣٥٦٧.
- Selim, Soha Mohamed Mostafa. "The Reflection of the State's Role on the Development of Civil Society Organizations in Egypt (2013-2023)." 16, no. 1 (January 2025): 3566-3567.
١٥. هالة السيد عبدالحميد محمود، الدور السياسي لمنظمات المجتمع المدني في أفريقيا: دراسة مقارنة بين مصر والسودان خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠٢٠، مجلة جامعة أسوان للعلوم الإنسانية، المجلد ٤، العدد ٣، سبتمبر ٢٠٢٤، ص ٤٧-٤٨.
- Mahmoud, Hala El-Sayed Abdelhamid. "The Political Role of Civil Society Organizations in Africa: A Comparative Study between Egypt and Sudan, 2010-2020." *Aswan University Journal of Humanities* 4, no. 3 (September 2024): 47-48.

١. عادل العمري، مسار وآفاق الثورة المصرية، الحوار المتمدن، ٣٠ أبريل ٢٠١١، متاح على الرابط: <https://m.ahewar.org/s.asp?aid=257808> (تاريخ آخر زيارة: ٢٠٢٤/١٢/٢١).

Al-Amry, Adel. "The Course and Prospects of the Egyptian Revolution." Al-Hiwar Al-Mutamaddin, April 30, 2011. Available at: <https://m.ahewar.org/s.asp?aid=257808> (last accessed December 21, 2024).

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Neil Smelser, Sociology: An Introduction. 2nd ed. New York/London: John Wiley & Sons, 1973, p.596.
2. Bassant Hassib and Christian Kaunert, EU, Egypt and Democracy Promotion: The Civil Society Facility in Egypt. Cheltenham: Edward Elgar Publishing.
3. Howeida Aly, "Civil Society in Egypt: Towards a Strategic Vision." Cairo: CEOSS, 2013. https://ceoss-eg.org/wp-content/uploads/2013/02/Howeida-Aly_Civil-Society-in-Egypt.pdf
4. Yara Shawky M. Abdel Wahed, "Egypt Post the January 25th Revolution: The Relationship between Non-Governmental Organizations and Networks of Activists." Master's Thesis, The American University in Cairo, 2015.
5. Gamal M. Selim, The International Dimensions of Democratization in Egypt: The Limits of Externally-Induced Change. Cham: Springer, 2015.
6. Karolyn R. Benger, "Schools of Democracy? Democratic Behavior in Secular and Islamist Opposition Parties in Egypt." Master's Thesis, Emory University.
7. Nicola Pratt and Dina Rezk, "Securitizing the Muslim Brotherhood: State Violence and Authoritarianism in Egypt after the Arab Spring." Security Dialogue, accepted December 17, 2018.
8. Ignacio Álvarez-Ossorio, "Civil Society and Political Change in Contemporary Egypt," in Cenap Çakmak (ed.). Palgrave Macmillan.
9. Helmut K. Anheier, Markus Lang, and Stefan Toepler, "Civil Society in Times of Change: Shrinking, Changing and Expanding Spaces and the Need for New Regulatory Approaches." Economics: The Open-Access, Open-Assessment E-Journal 13 (2019).
10. Wael Omran Aly, "Bad Governance and Failure of Development Progress in Egypt: Causes, Consequences and Remedies." Journal of Public Administration and Governance 3 (2013).
11. "The Role of Civil Society in a New Egypt." The Brookings Institution, Washington, D.C., March 24, 2011 (testimonies of Awais Sufi, Deputy CEO, International Youth Foundation, and Jackie Kameel, Executive Director, Nahdet El Mahrousa).

الهوامش

١. علاق جميلة نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي مجلة الناقد للدراسات السياسية المجلد: ٠٤ / العدد: ٠٢ (٢٠٢٠)، ص ١٤٧.

٢. Neil Smelser, John Wiley & sons, Sociology: An Introduction (2d ed.), New York, London, 1973, p596.

٣. شرقي يونس إشكالية المجتمع المدني في الفكر العربي المعاصر -- عزمي بشارة نموذجاً مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد ١١، عدد ٢، ٢٠٢١، ص ٨٥٧.

٤. أسماء حجازي، دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في مصر "٢٠١١-٢٠١٦"، برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٧، ص ١٥.

٥. منيرة أحمد فخرو، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، تقديم سعد الدين إبراهيم (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ص ٦.

٦. أسامة عيسى أحمد تليان، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن (عمان: وزارة الثقافة، ٢٠٢٢)، ص ٣٢-٣٣.

٧. محمد احمد علي مفتي، مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية: دراسة تحليلية نقدية، الرياض: مركز البحوث والدراسات- مجلة البيان، ١٤٣٥هـ، ص ١٣.

٨. أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، تشرين الاول /اكتوبر ٢٠٠٨، ص٢٦.
٩. سيد عمر الشيخ سيد المين، المنظمات غير الحكومية والسيادة القومية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، مجلد ١٤، عدد ١، ٢٠٢١، ص٢٣٧.
١٠. بسام احمد، نشاط المنظمات الدولية في مجال رعاية حقوق الانسان ومصاعب عملها، مجلة جامعة تشرين، مجلد ٤٧، عدد ١، ٢٠٢٥، ص٢٤٥.
١١. بلال بوجمعة، شرقي جعفر، دور القطاع الثالث في تجسيد الأنشطة التنموية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد ٧، عدد ٢، ٢٠١٨، ص٤١٢.
١٢. قياتي عاشور، المجتمع المدني والمجال العام: حدود التقارب والتماهي، آفاق اجتماعية - العدد ٣ - ٢٠٢٢، ص ١.
١٣. جميلة دليمي، مالية منظمات المجتمع المدني (سؤال النجاعة والفعالية)، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، المجلد ٣، العدد ٢٣، ٢٠٢١، ص٤٣.
١٤. نجاد البرعي، منظمات حقوق الانسان المصرية التحديات الراهنة وطرق البحث عن الحلول، ص٨-٩-١٠.
١٥. شادي حميد، المجتمع المدني في العالم العربي ومعضلة التمويل، مؤسسة بروكنجز، ٢٠ أكتوبر ٢٠١٠، ص٤٦-٤٧.
١٦. أماني قنديل، التحولات في البنية والوظيفة: المجتمع المدني بعد الثورات في مصر" (الجزء الأول والثاني)، مصدر سبق ذكره.
١٧. أماني قنديل، الجمعيات الأهلية في مصر وسنوات المخاطر (٢٠١١-٢٠١٧)، مصدر سبق ذكره، ص٧٦-٧٧-٧٨.
١٨. أماني قنديل، التحولات التي شهدتها خريطة المنظمات الأهلية العربية، ص١٣٣-١٣٤.
١٩. عثمان علام ومسعود كسرى، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية واشكالية تمويلها، مجلة معارف، السنة الثامنة، العدد ١٤، ٢٠١٣، ص١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥.
٢٠. دينا عبد الحافظ، أثر التغييرات في القوانين على الإدارة الداخلية لمؤسسات المجتمع المدني في مصر، منتدى البدائل العربي للدراسات، ٢٠١٩، ص٤-٥.
٢١. مها الأسود، لماذا نرفض قانون الجمعيات الجديد؟ قانونية تقييد الحق في التنظيم، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، نوفمبر ٢٠١٦، ص٢١.
٢٢. محمد سيد عبدالحميد خليل، فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في مصر (٢٠١١-٢٠١٦)، المركز الديمقراطي العربي، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٧، ص٥٠-١٢٠.
٢٣. محمد عبده، حالة المجتمع المدني في مصر خلال عام ٢٠٢٥م، منتدى الدراسات المستقبلية، ص٢٤٠-٢٤١.
٢٤. EU, Egypt and Democracy Promotion: The Civil Society Facility in Egypt (Cheltenham: Edward Elgar Publishing), pp.126-127, 130, 136-137.
٢٥. Bassant Hassib and Christian Kaunert, EU, Egypt and Democracy Promotion: The Civil Society Facility .in Egypt (Cheltenham: Edward Elgar Publishing), pp.130, 136.
٢٦. Howeida Aly, "Civil Society in Egypt: Towards a Strategic Vision," (Cairo: CEOSS, 2013) .https://ceoss-eg.org/wp-content/uploads/2013/02/Howeida-Aly_Civil-Society-in-Egypt.pdf
٢٧. أماني قنديل، "التحولات التي شهدتها خريطة المنظمات الأهلية العربية، ص٢٦٣.
٢٨. Yara Shawky M. Abdel Wahed, Egypt Post the January 25th Revolution: The Relationship between Non-Governmental Organizations and Networks of Activists, Master's Thesis (Cairo: The American University .in Cairo, 2015),p.43.44.
٢٩. Yara Shawky M. Abdel Wahed, Egypt Post the January 25th Revolution: The Relationship between Non-Governmental Organizations and Networks of Activists, Master's Thesis (Cairo: The American University .in Cairo, 2015),p.41.42.

٣٠. Gamal M. Selim, The International Dimensions of Democratization in Egypt: The Limits of Externally-Induced Change (Cham: Springer, 2015), p.155 (نقلاً عن: Abdel-Fattah, 2005: 22; Abdelrahman, 2002: 25).
٣١. Karolyn R. Benger, Schools of Democracy? Democratic Behavior in Secular and Islamist Opposition Parties in Egypt, Master's Thesis, Emory University, p.20.
٣٢. عزمي بشارة، ثورة مصر (٢): من الثورة إلى الانقلاب، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ص ٨٤.
٣٣. عزمي بشارة، ثورة مصر (٢): من الثورة إلى الانقلاب، المصدر نفسه، ص ١٧٠-١٧٧.
٣٤. عزمي بشارة، ثورة مصر (٢): من الثورة إلى الانقلاب، المصدر نفسه، ص ٢٠٠-٢٠١.
٣٥. Nicola Pratt and Dina Rezk, "Securitizing the Muslim Brotherhood: State Violence and Authoritarianism in Egypt after the Arab Spring," Security Dialogue, accepted 17 December 2018, p.11-16-17.
٣٦. جون إسبوزيتو، تمارا سون، جون فول، الإسلام والديمقراطية بعد الربيع العربي، ترجمة أسامة عباس، مراجعة طارق عثمان، (مركز نهوض للدراسات والنشر)، ص ٣٤٨-٣٤٩.
٣٧. جون إسبوزيتو وآخرون، الإسلام والديمقراطية بعد الربيع العربي، المصدر نفسه، ص ٣٥٠-٣٥١.
٣٨. حازم أحمد حسني، تحليل الخطاب السياسي لجماعة الإخوان المسلمين بعد الثورة، وتعقيب إبراهيم الهضيبي، في: عمرو عبد الرحمن (تحرير)، تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، سلسلة قضايا حركية (٢٧)، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان)، ص ٨٦-٨٢.
٣٩. وليد عبدالحى، الآفاق المستقبلية للتحويلات البنوية في النظم السياسية، ورقة علمية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، مايو ٢٠٢٢، ص ٧-١٦.
٤٠. وحدة تحليل السياسات مستقبل النظام السياسي المصري: التحديات والمسارات، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١١ أبريل ٢٠١٦، ص ١-٢.
٤١. وحيد عافية، جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني: استعراض واقع واستشراف مستقبل، مجلة الدراسات الانسانية والادبية، المجلد ٢٧، العدد ١، يونيو ٢٠٢٢، ص ١٧.
٤٢. برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الامة، الطبعة الرابعة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ايلول/سبتمبر ٢٠١٥، ص ٢٩٧-٢٩٨.
٤٣. ايمن عبدالوهاب، الجمعيات الاهلية وتعزيز المواطنة: القيود والفرص في المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية: رؤى جديدة لعالم متغير، اعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية، تحرير علا ابو زيد وهبة رؤف عزت، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥)، ص ٧٦٩-٧٧٦.
٤٤. عادل العمري، "مسار وآفاق الثورة المصرية"، الحوار المتمدن، ٣٠ أبريل ٢٠١١، متاح على الرابط: https://m.ahewar.org/s.asp?aid=257808&r=0#google_vignette.
٤٥. Ignacio Álvarez-Ossorio, "Civil Society and Political Change in Contemporary Egypt," in Cenap Çakmak (Palgrave Macmillan), pp.58-59.
٤٦. محمد عبده، حالة المجتمع المدني في مصر خلال عام ٢٠٢٥م، قراءة تحليلية في المشهد التنظيمي والحقوقى والسياسي وتفاعلاته مع الدولة والمجتمع تقرير الحالة المصرية، العدد الاول، منتدى الدراسات المستقبلية، اسطنبول، ٢٠٢٥، ص ٢٥٨-٢٥٩.
٤٧. وحيد عبد المجيد، تعقيب، المصدر نفسه، ص ٨٠٥-٨١٠.
٤٨. أيمن السيد عبدالوهاب، المجتمع المدني والحوار الوطني: أولوية الرؤية، أوراق سياسية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مايو ٢٠٢٢، ص ٦-٧.
٤٩. أيمن السيد عبدالوهاب، المجتمع المدني والحوار الوطني: أولوية الرؤية، المصدر نفسه، ص ٦-٧.

٥٠. محمد عبده، حالة المجتمع المدني في مصر خلال عام ٢٠٢٥م، قراءة تحليلية في المشهد التنظيمي والحقوقى والسياسي وتفاعلاته مع الدولة والمجتمع تقرير الحالة المصرية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٨-٢٥٩.
٥١. Ignacio Álvarez-Ossorio, "Civil Society and Political Change in Contemporary Egypt," in Cenap Çakmak (Palgrave Macmillan), pp.66.
٥٢. إعداد وحدة تحليل السياسات، مستقبل النظام السياسي المصري: التحديات والمسارات، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١١ أبريل ٢٠١٦، ص ١٦.
٥٣. أحمد عبدالعليم، واقع ومستقبل المشاركة السياسية للشباب في مصر، مصدر سبق ذكره، ص ١-٢.
٥٤. عادل العمري، مسار وآفاق الثورة المصرية، الحوار المتمدن، ٣٠ أبريل ٢٠١١.
٥٥. أحمد الغنيمي، مصر وحوارها السياسي. ومستقبل نظام السيسي، الجزيرة نت، ٢٢ مايو، ص ٢-٣-٤.
٥٦. Helmut K. Anheier, Markus Lang, Stefan Toepler, "Civil Society in Times of Change: Shrinking, Changing, and Expanding Spaces and the Need for New Regulatory Approaches," Economics: The Open-Access .Open-Assessment E-Journal, vol. 13, 2019-8,p8.
٥٧. غيورغ سورنسن، الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير، ترجمة عفاف البطاينة، مراجعة عبدالرحمن عبدالقادر شاهين، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، أبريل ٢٠١٥)، ص ١١٥-١١٧.
٥٨. Wael Omran Aly, "Bad Governance and Failure of Development Progress in Egypt: Causes .Consequences and Remedies," Journal of Public Administration and Governance, vol. 3, 2013, p.51.
٥٩. Wael Omran Aly, "Bad Governance and Failure of Development Progress in Egypt: Causes .Consequences and Remedies," Journal of Public Administration and Governance, vol. 3, 2013, pp.52-53.
٦٠. ماجدة إبراهيم الباز، الانتخابات كآلية من آليات التغيير السياسي ودورها في إعاقة التحول الديمقراطي في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩-١٤٠.
٦١. ريكاردو لاريمونت وآخرون، ما بعد الثورة: تحديات وآفاق الانتقال الديمقراطي"، في: الربيع العربي: الانتفاضة والإصلاح، تحرير يوسف محمد الصواني وريكاردو رينيه لاريمونت، ص ٢٢٧-٢٣٥.
٦٢. Wael Omran Aly, "Bad Governance and Failure of Development Progress in Egypt: Causes .Consequences and Remedies," Journal of Public Administration and Governance, vol. 3, 2013, p.55.
٦٣. سهى محمد مصطفى سليم، انعكاس دور الدولة على تطور منظمات المجتمع المدني في مصر (٢٠١٣-٢٠٢٣)، مجلد ١٦، العدد ١، يناير ٢٠٢٥، ص ٣٥٦٦-٣٥٦٧.
٦٤. أمانى قنديل، التحولات التي شهدتها خريطة المنظمات الأهلية العربية، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤-١١٧.
٦٥. The Role of Civil Society in a New Egypt," The Brookings Institution, Washington, D.C., Thursday March 24, 2011, pp.10-13 (شهادة Awais Sufi، نائب رئيس المؤسسة الدولية للشباب).
٦٦. عز الدين شكري فشير، "اتجاهات جديدة للمشاركة المدنية في مصر: تحويل العلاقات بين الدولة والمجتمع"، مبادرة الإصلاح العربي، كانون/ديسمبر ٢٠٢٤، ص ١٢-١٨.
٦٧. The Role of Civil Society in a New Egypt," The Brookings Institution, Washington, D.C., Thursday March 24, 2011, pp.3-6 (شهادة Jackie Kameel، المدير التنفيذي لمؤسسة نهضة المحروسة).
٦٨. هالة السيد عبدالحميد محمود، الدور السياسي لمنظمات المجتمع المدني في أفريقيا: دراسة مقارنة بين مصر والسودان خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠٢٠، مجلة جامعة أسوان للعلوم الإنسانية، المجلد ٤، العدد ٣، سبتمبر ٢٠٢٤، ص ٤٧-٤٨.
٦٩. هالة السيد عبدالحميد محمود، الدور السياسي لمنظمات المجتمع المدني في أفريقيا، مصدر نفسه، ص ٤٩.